



دولة ماليزيا  
وزارة التعليم العالي (MOHE)  
جامعة المدينة العالمية  
كلية العلوم الإسلامية - قسم الفقه وأصوله

## آراء سعيد بن المسيب في فقه الأسرة

من كتاب الموطأ

(دراسة فقهية مقارنة)

بحث تكميلي لنيل درجة (الماجستير) في الفقه الإسلامي  
إعداد الطالب: خامس ياء بلو

الرقم المرجعي: MFQ123AS453

إشراف:

الأستاذ المساعد الدكتور: هاشم محمد يوسف الرفاعي

قسم الفقه وأصوله - كلية العلوم الإسلامية

٢٠١٣ - ١٤٣٤ هـ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صفحة الإقرار : APPROVAL PAGE

أقرت جامعة المدينة العالمية بماليزيا بحث الطالب

من الآتية أسماؤهم:

The dissertation has been approved by the following:

المشرف Supervisor

المتحن الداخلي Internal Examiner

المتحن الخارجي External Examiner

Academic Managements & Graduation Dept قسم الإدارة العلمية والتخرج

عمادة الدراسات العليا Deanship of Postgraduate Studies

## إقرار

أقرّ بأنّ هذا البحث هو من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، وقد عزوت النّقل والاقتباس إلى مصادره.

إسم الطالب: خامس ياء بلو.

التوقيع: \_\_\_\_\_

التاريخ: \_\_\_\_\_

## **DECLARATION**

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigation, except where otherwise stated.

**KHAMISU YA'U BELLO**

Signature: \_\_\_\_\_

Date: \_\_\_\_\_

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٣ © محفوظة

خامس ياء بلو

آراء سعيد بن المسيب في فقه الأسرة

من كتاب الموطأ

(دراسة فقهية مقارنة)

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل أو صورة من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١. يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.
٢. يحقّ لجامعة المدينة العالمية بماليزيا الاستفادة من هذا البحث بشتى الوسائل وذلك لأغراض تعليمية، وليس لأغراض تجارية أو تسويقية.
٣. يحقّ لمكتبة جامعة المدينة العالمية بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكاتب الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار: خامس ياء بلو

التاريخ

التوقيع

## ملخص

الهدف من هذه الدراسة هو إحصاء آراء سعيد بن المسيّب في فقه الأسرة من كتاب الموطأ، ومقارنتها بمذاهب الأئمة الأربعة.

تناول الفصل الأوّل (التمهيدي) نبذة عن حياة سعيد بن المسيّب وكتاب الموطأ، وتناول الفصلان؛ الثاني والثالث آراء سعيد بن المسيّب في التّكاح، والطلاق، والخلع، والإيلاء، والعدّة، والرّضاع.

سلك الباحث في الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي؛ حيث جمع ما ورد عن سعيد بن المسيّب وقارنها بما قال به المذاهب الأربعة ورجّح.

وقد توصل الباحث إلى أنّ سعيد بن المسيّب اتّفق معه الأئمة الأربعة في آرائه في فقه الأسرة بشكلّ عام، فقد بلغت المسائل ثنتين وعشرين مسألة، ولم ينفرد مع الجمهور إلا في مسألتين؛ مسألة الأثر المترتب على الإيلاء بعد مضيّ الأربعة الأشهر، وترجّح فيها مذهب الجمهور. ثم في عدّة المستحاضة اختلف معهم أيضاً، ومذهبه فيها مرجوح.

واختتم البحث بخاتمة بأهمّ النتائج والتّوصيات ثم الفهارس.

## ABSTRACT

This research aims at enumerating the cases of Sa'id bin al-Musayyib in the family jurisprudence (Fiqhul Ushrah) from the book of al-Muwatta' and comparing them with the views of the four Islamic schools of thought.

The first chapter of the research discusses historical background of Sa'id bin al-Musayyib and the book of al-Muwatta'. Chapters two and three of the research analyzes the cases of Sa'id bin al-Musayyib concerning marriage, divorce, al-Khul'u, al-Iyla', al-iddah and breastfeeding.

The researcher adopts inductive and analytical methods in gathering these cases and then weights and compares them with the views of the four Islamic schools of thought.

The researcher concludes that Sa'id bin al-Musayyib was in agreement with four schools of thought in family jurisprudence in a general, having disagreed with them only in two out of twenty two cases listed in the research namely: the tradition which discusses the case of al-Iyla' after validity period of four months, and the iddat of Mustahaadhah, and his views in both cases were overweight by that of the majority.

The research concludes with major findings and recommendation for further research followed by bibliography.



## شكر وتقدير

الحمد لله القائل: ﴿<sup>(١)</sup> وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ فانطلاقاً من الآية الكريمة، أشكره - ﷺ - شكراً يديم نعمته عليّ ويتمّها.

وشكراً تطيب به النفوس إلى من ربّاني صغيراً، أبويّ العزيزين - رحمهما الله - وجعل الفردوس مأواهما.

ثم أتوجّه بخالص الشكر والتقدير لفضيلة الأستاذ المساعد الدكتور هاشم محمد يوسف الرفاعي، الذي أكرمني الله به مشرفاً على هذه الرسالة، فلم يأل جهداً في توجيهي ونصحي إلى إتمام هذه الرسالة، وقد تعلّمت منه حسن التواضع، أسأل الله أن يبارك في عمره لخدمة العلم.

وشكر وامتنان لهذا الصّرح العلمي الشامخ، جامعة المدينة العالميّة ممثلة في:

- معالي مدير الجامعة، الأستاذ الدكتور/ محمد بن خليفة علي التميمي - حفظه الله تعالى ووفقه - وسعادة عميد كليّة الدراسات الإسلاميّة، الدكتور/ رمضان محمد عبد المعطي، وسعادة رئيس قسم الفقه وأصوله، الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد سعيد المجاهد. أسأل الله أن يبسط الأمن والأمان في بلده الشام وسائر بلاد المسلمين.

كما أتقدّم بالشكر العميم لهيئة التدريس بالقسم، فقد تعلّمت منهم العلم والآداب، وتلقّيت منهم كلّ نافع ومفيد.

ولا يفوتني أن أشكر سعادة عميد كليّة الدراسات العليا، الأستاذ المشارك الدكتور/ ماسيري دو كوري. ومعه الأستاذ المساعد الدكتور/ منير علي عبد الرّب.

وأشكر كذلك لجنة المناقشة وتقييم البحث، على ملحوظاتهم القيّمة لتتقّح هذا البحث المتواضع. وفي الختام، أشكر كلّ من دعا لي بالخير والتّوفيق في السرّ والعلن، من الإخوة والأخوات، والأعمام والعمّات، والأحوال والخالات، أو كان لي عوناً تشجيعاً وتدعيماً في المسير قدماً في الدّراسة، من الأحبة والخلان، يضيق المقام بذكرهم لكنّ أسماءهم منقوشة في القلب، كما لا أنسى أن أشكر كلّ من كنت معهم في الجامعة من الطّلاب والطّالبات، والموظّفين والعمّال.

1- سورة إبراهيم، الآية: ٧.

أشكرهم جميعاً وأسأل الله لهم الجزاء الأوفى.

## الإهداء

إلى من كان لدعائهما الفضل في توفيق الله - سبحانه وتعالى - لي؛ أمي الحنون وأبي العزيز -  
رحمهما الله -

إلى من أحاطتني بكيان أسريّ مستقر، وتعاونٍ مستمر، وضحت بكل وقتها، واحتسبت ذلك  
لله - عزّ وجلّ - رفيقة دربي، ومنبع سكوني، زوجتي الغالية أمّ البنين.

إلى من تحمّلوا آلام الفراق، وقلوبهم معي، راجين عودتي إليهم، فلذات كبدي وبصمات  
عمري، أبنائي الأعزاء، عبد المجيد وأحمد وأبي بكر..

إلى من كانوا معي - بعون الله - مادياً ومعنوياً في كل ما ينفعني ومستقبلي؛ إخواني وأخواتي،  
وأخصّ بالذكر: أخي محمّد البشير زكرياء، وعبد القادر زكرياء.

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع، راجياً المولى - عزّ وجلّ - أن ينفع به، ويجعله خالصاً  
لوجهه الكريم.

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
.١	صفحة البسمة.	ب
.٢	صفحة الإقرار.	ج
.٣	APPROVAL PAGE.	د
.٤	إقرار.	هـ
.٥	DECLARATION.	هـ
.٦	إقرار بحقوق الطبع.	و
.٧	ملخص البحث.	ز
.٨	ABSTRACT	ح
.٩	شكر وتقدير.	ط
.١٠	الإهداء.	ي
.١١	المحتويات.	ك
.١٢	المقدمة.	١
.١٣	أهمية البحث، أسباب اختيار الموضوع، إشكالية البحث.	٢
.١٤	أسئلة البحث، أهداف البحث، وحدود البحث.	٣
.١٥	منهج البحث.	٤
.١٦	الدراسات السابقة، هيكل البحث وتقسيمات الرسالة.	٥
.١٧	الفصل الأول (التمهيدي).	٩
.١٩	المبحث الأول: نبذة عن سعيد بن المسيب.	١٠
.٢٠	المطلب الأول: اسمه، مولده، نشأته وعلمه.	١١
.٢١	المطلب الثاني: أخلاقه، عبادته، وفاته.	١٣

١٥	المبحث الثاني: لمحة عن كتاب الموطأ.	.٢٢
١٦	المطلب الأوّل: مضمون الكتاب، تسميته، منهجه، ثناء العلماء عليه.	.٢٣
١٨	المطلب الثاني: رواياته وشروحاته.	.٢٤
٢٠	الفصل الثاني: آرائه في النكاح، الصّدّاق، المُحرّمات من النّساء. زواج الأمة على الحرّة....	.٢٥
٢١	المبحث الأوّل: آرائه في النّكاح والصّدّاق.	.٢٦
٢٢	المطلب الأوّل: حكم الهزل في النّكاح.	.٢٧
٢٥	المطلب الثاني: قوله في نكاح المُحرّم.	.٢٨
٢٨	المطلب الثالث: اختلاف الزّوجين في الميسس.	
٣١	المطلب الرّابع: اشتراط الزّوجة على زوجها ألا يخرج بها من بلدها.	.٢٩
٣٤	المبحث الثاني: آرائه في المُحرّمات من النّساء. وزواج الأمة على الحرّة...	.٣٠
٣٥	المطلب الأوّل: الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها،	.٣١
٣٦	المطلب الثاني: وطء الرّجل وليدة حاملاً من غيره.	.٣٢
٣٨	المطلب الثالث: قوله في زواج الأمة على الحرّة.	.٣٣
٤٠	المطلب الرّابع: زواج العبد من زوجته التي طلقها البتّة، ثمّ ملكها له سيّده.	.٣٤
٤١	المطلب الخامس: تفسيره للآية: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾.	.٣٥
٤٣	الفصل الثالث: آرائه في الطّلاق، الإيلاء، التّفريق بين الزّوجين، العدة، الرّضاعة.	.٣٦
٤٤	المبحث الأوّل: آرائه في الطّلاق والإيلاء.	.٣٧
٤٥	المطلب الأوّل: الهزل في الطّلاق.	.٣٨

٤٦	المطلب الثاني: اعتبار قدر الطلاق وعدده.	٣٩.
٤٨	المطلب الثالث: قوله فيمن ملك امرأته أمرها ولم تفارقه.	٤٠.
٥٠	المطلب الرابع: قوله في طلاق السكران.	٣١.
٥٣	المطلب الخامس: قوله فيمن يُولي من امرأته ويمضي عليها أربعة أشهر.	٤٢.
٥٦	المبحث الثاني: أحكام التفريق بين الزوجين.	٤٣.
٥٧	المطلب الأول: قوله فيمن تزوج امرأة وبه جنون أو ضرر.	٤٤.
٥٩	المطلب الثاني: قوله في المعسر بنفقة زوجته.	٤٥.
٦٢	المطلب الثالث: قوله فيمن تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسيها.	٤٦.
٦٣	المبحث الثالث: أحكام العدة والرضاعة.	٤٧.
٦٤	المطلب الأول: قوله في عدة المختلعة.	٤٨.
٦٦	المطلب الثاني: قوله في عدة الأمة المتوفى عنها زوجها،	٤٩.
٦٧	المطلب الثالث: قوله في عدة المستحاضة.	٥٠.
٦٩	المطلب الرابع: متى تبين المعتدة بالأقراء.	٥١.
٧٠	المطلب الخامس: قوله في سكنى المعتدة.	٥٢.
٧٢	المطلب السادس: قوله في السن التي يكون الرضاع مؤثراً في التحريم. ومقدار الرضاع.	٥٣.
٧٤	الخاتمة وأهم النتائج.	٥٤.
٧٥	أهم التوصيات.	٥٥.
٧٦	فهرس الآيات القرآنية.	٥٦.
٧٨	فهرس الأحاديث.	٥٧.
٧٩	فهرس الآثار.	٥٨.
٨٠	فهرس المصادر والمراجع.	٥٩.

## المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على المرشد الحكيم والمعلم العظيم، نبينا محمد الداعي إلى رضوان الله، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: يعدّ علم الفقه الإسلامي من أشرف العلوم، لتعلّقه بمعرفة الحلال والحرام، وقد قال المصطفى - ﷺ - عن فضله: <sup>(١)</sup> "مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ"

وآثار العلم تبقى بعد فناء أهله، إذ إنّ العلماء الربّانيين لا تزال آثارهم محمودة، وطريقتهم ماثورة، وسعيهم مشكوراً. تمتلئ المجالس بالثناء عليهم والدعاء لهم عند ذكرهم، وإن ذُكرت الأعمال الصالحة والآداب العالية، كانوا قدوةً للناس.

ومن هؤلاء العلماء الربّانيين؛ سعيد بن المسيّب، الذي يعدّ سيّد فقهاء التابعين، كتب عنه المؤلّفون والباحثون الشّيء الكثير، في علمه وأخلاقه وورعه وغير ذلك.

وقد وُفق الباحث لاختيار موضوع: آراء سعيد بن المسيّب في فقه الأسرة من كتاب الموطأ، (دراسة فقهية مقارنة) ليكون موضوع بحثه التكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي. فالأسرة هي النواة الأولى لبناء المجتمع، وقد بذل العلماء قديماً وحديثاً جهداً في دراسة وتحليل الموضوعات المتعلقة بفقه الأسرة، فكان جديراً بالباحث العناية بآراء سعيد ابن المسيّب دراسةً وتحليلاً، سائلاً الله - ﷻ - التوفيق والعون إلى تحقيق هذا العمل، وإنجاز المطلوب منه على الوجه المرجو.

١- البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، ط، ١، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ)، ١/٢٤. رقم: ٦٤.

## أهمية الموضوع:

وتبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط الآتية:

١- أنه يقوم بدراسة وتحليل مسائل فقهية لعالم فقيه، وسيد التابعين الذي أنار العالم بفقهه؛ وهو سعيد بن المسيّب.

٢- أن هذا الموضوع يتناول جانباً مهماً من جوانب الفقه؛ الذي له علاقة مباشرة بالمجتمع، وقد اعتنى الإسلام بالأسرة عناية فائقة، ومن خلال كتاب الموطأ للإمام مالك - رحمه الله - إمام دار الهجرة.

٣- أن الدراسة المقارنة ثم الترجيح في مسائل فقه الأسرة، تعين في حلّ معظم المشكلات الأسرية، كما تسهّل أيضاً في الفتاوى.

## أسباب اختيار الموضوع

وتتلخّص أهم أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- رغبة الباحث في خدمة الفقه بصفة عامّة، وفقه سعيد بن المسيّب بصفة خاصّة.
- كونه يعالج قضايا أسرية، ولأنّ الحاجة إليه ماسّة في مجتمعاتنا، وخصوصاً المجتمع الذي يعيش فيه الباحث.
- تلبيةً لما اقترحه بعض أساتذتنا الفضلاء في الموضوع.

## إشكالية البحث

لقد كتب الباحثون عن سعيد بن المسيّب - رحمه الله - الشيء الكثير عن حياته وعلمه، غير أن الباحث أراد أن يجمع آراء سعيد بن المسيّب في فقه الأسرة من كتاب الموطأ، ثم يقوم بمقارنتها بآراء الأئمّة الأربعة، مع بيان الأدلّة التي اعتمد عليها كلّ مذهب. وما وافقه الأئمّة الأربعة وما خالفه في المسائل، ثم يقوم بالترجيح.

## أسئلة البحث

- ❖ من هو سعيد بن المسيّب؟ وما القيمة العلميّة لكتاب الموطأ؟
- ❖ ما آراء سعيد بن المسيّب في فقه الأسرة؟ وما مستنده في كلّ مسألة؟
- ❖ ما أقوال المذاهب الأربعة وأدلّتهم في هذه المسائل؟
- ❖ ما الرّاجح في هذه المسائل في حالة اختلاف مذاهبهم عن رأي سعيد بن المسيّب؟

## أهداف البحث

وتأتي أهداف هذا البحث في النقاط التّالية:

- ✓ التّعريف بسعيد بن المسيّب، وبيان موجز عن كتاب الموطأ.
- ✓ بيان آراء سعيد بن المسيّب في فقه الأسرة، ومستنده في كلّ مسألة.
- ✓ ذكر أقوال المذاهب الأربعة وأدلّتهم في مسائل البحث.
- ✓ بيان الرّاجح عند مخالفة الجمهور لما ذهب إليه سعيد بن المسيّب وسبب رجحانه.

## حدود البحث

تناول البحث جمع وتحليل آراء سعيد بن المسيّب في فقه الأسرة فقط، دون التّطرّق إلى غيره من أقسام الفقه، كما اقتصر الباحث في جمع هذه المسائل من كتاب الموطأ. (معتمداً على رواية اللّيثي، والزّهري، ومحمّد بن الحسن الشّيباني).

## منهج البحث

اعتمد الباحث على منهجين: استقرائيّ وتحليلي؛ حيث تتبّع آراء سعيد بن المسيّب في فقه الأسرة، من كتاب الموطأ لجمعها ودراستها، وقد ركّز على الخطوات التّالية:

- ❖ وضع عنوان لكلّ مسألة - على ضوء الأثر الوارد في الموطأ - ثمّ ذكر ما ورد فيها عن سعيد ابن المسيّب، ثم شرح موجز للأثر.
- ❖ الاكتفاء بتخريج الآثار دون التّطرّق لبيان درجتها.



- ❖ جعل كلّ مسألة في مطلب، مع الالتزام بالترتيب المناسب، لا كما وردت في الموطأ.
- ❖ ذكر أقوال الأئمة الأربعة وأدلتهم في كلّ مسألة من كتبهم المعتمدة، ثم الترجيح. إلّا في المسائل المجمع عليها فيكتفي الباحث بذكر مصدر الإجماع.
- ❖ ذكر الآيات الكريمة وذلك بتشكيلها كما هي في المصحف، مع ذكر السورة ورقمها.
- ❖ يكون تخرّيج الأحاديث من خلال الكتب المعتمدة، وذكر درجة الحديث من حيث الصّحّة والضعف، ما عدا الذي ورد في الصّحّيحين أو في أحدهما.
- ❖ الرّجوع إلى كتب الفقه المتخصّصة ببيان المعاني والمصطلحات الفقهيّة، وكذلك المعاجم اللّغوية لبيان بعض المعاني والمصطلحات اللّغوية.
- ❖ ترجمة الأعلام المذكورين غير المشهورين، وذلك بالرّجوع إلى كتب التّراجم والأعلام- إن أمكن- .
- ❖ عمل فهارس للرّسالة بحيث يكون فهرس للآيات القرآنيّة، مرتبة حسب السور في المصحف، وحسب تسلسل الآيات فيها. وفهرس الأحاديث مرتّباً حسب وروده في البحث، وكذلك الآثار، ثم فهرس المصادر والمراجع مرتّباً ترتيباً ألفبائياً.

#### الدّراسات السابقة

ومما اطّلع عليه الباحث من بحوث علميّة لها علاقة مباشرة بالموضوع واستفاد منها في إعداد هذا البحث ما يلي:

١- هاشم جميل عبد الله، فقه الإمام سعيد بن المسيّب، الطّبعة الأولى، (بغداد: مطبعة

الإرشاد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).

وأصل الكتاب رسالة علميّة لنيل درجة الدّكتوراه في الفقه المقارن، كُلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، ١٩٧٤م.

تناول فيه الباحث فقه سعيد بن المسيّب من كتب الحديث والفقه عموماً، على منهج صياغة المسألة صياغة فقهيّة مبسّطة، حيث يذكر أقواله في المسائل وأقوال من وافقه ومن خالفه وأدلة كلّ منهم. ولم يقدّم بالترّجيح على ضوء ما يقوّيه الدليل لأنّ قصده ليس دراسة فقهيّة (مقارنة) في

موضوع معيّن فيلزم معه بيان الرَّاجح، كما أنّ الأمانة العلميّة تقتضي استقصاء أدلّة المختلفين عند التّرجيح، ذكر ذلك في مقدّمة الكتاب.

فجاءت هذه الدّراسة في إضافة لجانب لم يتطرّق إليها الباحث، وهو التّرجيح على ضوء قوّة الأدلّة.

## ٢- سراج بلا عمر، مسائل سعيد بن المسيّب في فقه العبادات من كتاب الموطأ

( دراسة فقهية مقارنة )

رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في الفقه، قسم الفقه وأصوله - كلية العلوم الإسلاميّة، جامعة المدينة العالميّة ماليزيا، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

تناول الباحث آراء سعيد بن في فقه العبادات، فجمعها وقام بالمقارنة والتّرجيح. فوجه الاختلاف بين الباحثين هو أنّ الباحث هنا أخذ جانباً آخرًا لم يتطرّق إليه الباحث الأوّل، حيث كان مجاله في فقه الأسرة. وهناك جوانب أخرى لم يتطرّقا إليها الباحثان؛ جانب فقه المعاملات وفقه الجنائيات، إذ المقام يقتضي ذلك.

والخلاصة؛ أنّ الباحث هنا قد استفاد من الباحثين، بحيث زاد شيئاً لم يقدّم به الأوّل. وأخذ جانباً لم يتطرّق إليه الثاني.

## هيكل البحث:

ويتبع المقدّمة ثلاثة فصول على التّحو التّالي:

الفصل الأوّل: نبذة عن سعيد بن المسيّب، ولحّة عن كتاب الموطأ.

وتحت مبحثان:

المبحث الأوّل: نبذة عن سعيد بن المسيّب.

وتحت مطلبان:

المطلب الأوّل: اسمه ومولده، نشأته وعلمه.

المطلب الثّاني: أخلاقه وعبادته، وفاته.

المبحث الثّاني: لمحة عن كتاب الموطأ.

وتحتة مطلبان:

المطلب الأوّل: مضمون الكتاب، سبب تسميته، منهجه، ثناء العلماء عليه.

المطلب الثّاني: رواياته وشروحاته.

الفصل الثّاني: ويحتوي على آرائه في: النّكاح الصّداق، الاشتراط في العقد، المحرّمات من

النّساء. وتحتة مبحثان:

المبحث الأوّل: ذكر آرائه في الصّداق والاشتراط في العقد. وتحتة أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: الهزل في النّكاح.

المطلب الثّاني: نكاح المحرّم.

المطلب الثّالث: اختلاف الزّوجين في المسيس.

المطلب الرّابع: اشتراط الزّوجة على زوجها ألا يخرج بها من بلدها.

المبحث الثّاني: ذكر آرائه في المحرّمات من النّساء. وتحتة خمسة مطالب:

المطلب الأوّل: الجمع بين المرأة وعمّتها أو خالتها.

المطلب الثّاني: ووطء الرّجل وليدة حاملا.

المطلب الثّالث: الجمع بين الحرّة والأمة.

المطلب الرّابع: زواج العبد من زوجته التي طلقها البتّة، ثمّ ملكها له سيّده.

المطلب: تفسيره للآية: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(١)</sup>

الفصل الثالث: آرائه في الطلاق، الإيلاء، التفريق بين الزوجين، العدة، الرضاة.

وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ذكر آرائه في الطلاق والإيلاء. وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: قوله في طلاق الهازل.

المطلب الثاني: قوله فيمن ملك امرأته أمرها ولم تفارقها.

المطلب الثالث: حكم طلاق السكران.

المطلب الرابع: حكم من يولي من امرأته ويمضي عليها أربعة أشهر، وما يترتب عليه من الرجعة.

المبحث الثاني: أحكام التفريق بين الزوجين. وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قوله فيمن تزوج امرأة وبه جنون أو ضرر.

المطلب الثاني: قوله في المعسر بنفقة زوجته.

المطلب الثالث: قوله فيمن تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسيها.

المبحث الثالث: أحكام العدة والرضاة. وتحته ستة مطالب:

المطلب الأول: قوله في عدة المختلعة.

المطلب الثاني: قوله في الأمة المتوفى عنها زوجها.

المطلب الثالث: عدة المستحاضة.

المطلب الرابع: متى تبين المعتدة بالأقراء.

---

1- سورة النساء، الآية: ٢٤.

المطلب الخامس: قوله في سكنى المعتدة.

المطلب السادس: قوله في السنّ التي يكون الرضاع مؤثراً في التحريم، و مقدار الرضاعة.

ثم الخاتمة وتضمّن أهم النتائج، والتوصيات. ثم الفهارس:

فهرس الآيات، فهرس الأحاديث، فهرس الآثار، فهرس المصادر والمراجع، وقبل ذلك فهرس المحتويات.

الفصل الأول: (التمهيدي)

نبذة عن سعيد بن المسيّب ولحمة عن كتاب الموطأ

ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول:

نبذة عن سعيد بن المسيّب

المبحث الثاني:

لحمة عن كتاب الموطأ للإمام مالك

المبحث الأول:

نبذة عن سعيد بن المسيّب

تناول الباحث خلال هذا المبحث نبذة عن حياة سعيد بن المسيّب.

وتحتة مطلبان

المطلب الأول: اسمه ومولده، نشأته وعلمه

المطلب الثاني: أخلاقه وعبادته، وفاته

## المطلب الأول: اسمه ومولده، نشأته وعلمه

هو سعيد بن المسيّب<sup>(١)</sup> بن حزن، ويكنى: أبو محمّد، القرشي، المخزومي، المدني، عالم أهل المدينة، وأحد فقهاء السبعة، وسيد التابعين في زمانه.

أخرج البخاري في جدّ سعيد بن المسيّب حديثاً عن الزُّهريّ، عن ابن المسيّب، عن أبيه: أن أباه جاء إلى النبيّ -ﷺ- فقال: (٢) "ما اسمك؟" قال: حزن، قال: "أنت سهل" قال: "لا أُغَيِّرُ اسماً سَمَانِيهِ أَبِي"، قال ابن المسيّب: "فَمَا زَالَتْ الحُزُونَةُ فِينَا بَعْدُ".

وأمه نسيبة بنت عثمان بن حكيم بن أمية، عدنانية سلمية، تكنى أم سعيد، كان جدّها حكيم من أشرف العرب، محتسباً يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر<sup>(٣)</sup>.

اختلفت الروايات في سنة مولده، والراجح أنه ولد في المدينة المنورة، سنة خمس عشرة للهجرة، لما ورد عنه قوله: (٤) "ولدت لستين مضتاً من خلافة عمر".

وثبت أن تولية عمر الخلافة كانت سنة ثلاث عشرة بعد الهجرة<sup>(٥)</sup>. ممّا يؤكّد القول بأنّ الرّاجح أنّ سعيد بن المسيّب من مواليد سنة خمس عشرة للهجرة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

1- هو المسيّب بن حزن بن أبي وهب، يكنى أبا سعيد، كان ممن حضر بيعة الشجرة بيعة الرضوان، وممن شهدوا موقعة اليرموك، وتوفي عام ٥٣٥هـ، في خلافة عثمان رضي الله عنه. ابن الأثير، أبو الحسن، علي بن أبي الكرم محمّد بن محمّد، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمّد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٥-١٩٩٤م)، ١٧٢/٥.

2- البخاري، صحيح البخاري، ٤٣/٨. رقم: ٦١٩٠ و ٦١٩٣. وقال الداودي: "يريد الصّعب في أخلاقهم، إلا أن سعيداً أفضى به ذلك إلى الغضب في الله". ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمّد، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ١٠/٥٧٥.

3- الذهبي، أبو عبد الله، محمّد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، د.ط، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، ١٢٤/٥، و الدبّوري، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، ط ٢، (القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب)، ٤٣٧/١.

4- ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمّد العسقلاني، تهذيب التهذيب، د.ط، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظاميّة، ١٣٢٥هـ)، ٨٦/٤. وابن معين، تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، ط ١، (مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٧٩م)، ٣/١٩١.

5- الذهبي، تهذيب التهذيب، المصدر السابق، ٥٣٢/٢.



وأما عن نشأته؛ فإنه نشأ نشأة مباركة، متعبداً متمسكاً بدينه، قال الأوزاعي: <sup>(١)</sup> " كانت لسعيد ابن المسيب فضيلة لا نعلمها كانت لأحد من التابعين " وهبه الله في نشأته الباكرة ذكاءً متوقفاً، وذاكرة قوية، يشهد له بالعلم الغزير، يقول ابن المديني <sup>(٢)</sup> عن علمه: <sup>(٣)</sup> " لا أعلم في التابعين أوسع علماً من سعيد بن المسيب ". وكان بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - إذا سئلوا عن شيء من أمور الدين، يحيلون السائل إلى سعيد بن المسيب، ومن ذلك ما ورد أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أتاه رجل يسأل، فقال له: <sup>(٤)</sup> " آيت ذاك فسله - يعني سعيد بن المسيب - ثم ارجع إليّ وأخبرني، ففعل ذلك فأخبره، فقال: " ألم أخبرك بأنه أحد العلماء؟ " وكان عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - يقول إذا سئل عن الشيء يشكّل عليه: <sup>(٥)</sup> ((سلوا سعيد بن المسيب، فإنه قد جالس الصالحين)).

- 
- 1- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، ١٦١/٢.
  - 2- هو علي بن عبد الله بن جعفر، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث، مات سنة ٥٢٣هـ. أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع البصري، المعروف بابن سعد، الطبقات الكبرى - متمم الصحابة، تحقيق: محمد بن صامل السلمي، ط١، (الطائف: مكتبة الصديق، ١٤١٤هـ - ١٩٩٢م)، ٢١١/١.
  - 3- ابن حجر، تهذيب التهذيب، المصدر السابق، ٨٥/٤.
  - 4- الشَّيرازي، أبو إسحاق، إبراهيم بن علي، طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، ط١، (بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٧٠م)، ٧٥/١. وأبو العباس، شمس الدين، أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م)، ٣٧٥/٢.
  - 5- ابن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر العطا، ط١، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ١٠٧/٥.

## المطلب الثاني: أخلاقه وعبادته، وفاته

وأما عن أخلاقه وخصاله فقد كان - رحمه الله - حسن الأخلاق، طيب النفس، لين الجانب، عزيز النفس، من أروع الناس وأزهدهم في فضول الدنيا، مواسياً للفقراء وطلبة العلم، قال عنه عمران بن عبد الله الخزاعي: <sup>(١)</sup> " كان سعيد بن المسيب لا يخاصم أحداً، ولو أراد إنسان رداءه رمى به إليه "

ومن أخلاقه أنه كثير المصافحة، يصفح كل من لقيه <sup>(٢)</sup> وهذه خصلة قل من يتحلّى بها في عصرنا هذا.

وكان لا يأخذ العطاء، ولا يأتي أحداً من الأمراء، يُروى أنه قد دُعِيَ إلى نيفٍ وثلاثين ألفاً ليأخذها، فقال: <sup>(٣)</sup> " لا حاجة لي فيها حتى ألقى الله فيحكم بيني وبينهم " وحين أراد الخليفة عبد الملك بن مروان أن يخطب ابنة سعيد لوليّ عهده الوليد، رفض سعيد بن المسيب ذلك، وزوّج ابنته من طالب علم فقير. <sup>(٤)</sup>

وكان معتنياً بنظافة جسمه، مبتعداً عن الخفة التي تحطّ من قدر الرجال، "فكان لا يدع ظفره يطول، و يكره كثرة الضحك، وكان يلبس من البرود الغالية البيض" <sup>(٥)</sup>

وكان سعيد بن المسيب محافظاً على الصلاة، مهتماً بنوافل الصيام والحجّ. يُروى عنه قوله: <sup>(٦)</sup> " حججت أربعين حجّة، وما فاتني التكبيرة الأولى منذ خمسين سنة، وما نظرت إلى قفا رجلٍ في الصلاة منذ خمسين سنة " وكان - رحمه الله - "إذا دخل المسجد يوم الجمعة لم يتكلم حتى يفرغ من صلاته وينصرف الإمام، ثم يصلي ركعات، ثم يُقبل على جلسائه ويُسأل" <sup>(٧)</sup>

1- ابن سعد، المصدر نفسه، ٩٩/٥. وعمران بن عبد الله الخزاعي ولد في عهد -رسول صلى الله عليه وسلم - وسمع أباه وعلي ابن أبي طالب

رضي الله عنه، وكان في الطبقة الأولى من أهل المدينة، وأمه حمنة بنت جحش كانت من المهاجرات، انظر: أسد الغابة ٤/٢٧٠.

2- انظر: ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط ١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م)،

١٠٠/٩. و ابن سعد، الطبقات الكبرى، المصدر السابق، ٩٨/٥.

3- انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، المصدر السابق، ٤٧٧/٧. و أبو العباس، وفيات الأعيان، المصدر السابق، ٣٧٥/٢.

4- انظر: أبي العباس، المصدر نفسه، مع الجزء والصفحة.

5- ابن سعد، الطبقات الكبرى، المصدر السابق، ٩٩/٥.

6- أبو العباس، وفيات الأعيان، المصدر السابق، ٣٧٥/٢.

7- ابن سعد، المصدر السابق، ٩٨/٥.

اختلفت الروايات أيضاً في سنة وفاته، فقيل إنه توفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة في خلافة الوليد بن عبد الملك.<sup>(١)</sup>

وجاء في قول آخر:<sup>(٢)</sup> أنه توفي سنة أربع وتسعين بالمدينة المنورة. وهذا القول هو الأكثر في كتب التراجم - حسب اطلاع الباحث - .

وبعد هذا العرض الموجز عن حياة سعيد بن المسيّب، نشأته، أخلاقه، عبادته ووفاته، تبين أنه عالم طيب الأخلاق مقتنياً آثار الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم أجمعين - حُبب إليه فعل الطاعات، والحرص على العلم ونشره، وأن مواقفه مع الحكّام دليل على صدق نيّته وقوّة عزمته. وقد توفيّ و خلف تراثاً علمياً هائلاً، فرحم الله سعيد بن المسيّب وجعل الفردوس مأواه.

---

1- ابن حجر، تهذيب التهذيب، المصدر السابق، ٨٦/٤.

2- أبو العباس، وفيات الأعيان، المصدر السابق، ١٢٠/٢. الذهبي، سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ١٢٠-١٩٩/٤.

المبحث الثاني:

لمحة عن كتاب الموطأ للإمام مالك

يتحدّث الباحث خلال هذا المبحث عن القيمة العلميّة لكتاب الموطأ في مطلبين:

المطلب الأوّل: مضمون الكتاب، سبب تسميته، منهجه، ثناء العلماء عليه

المطلب الثاني: رواياته وشروحاته

كلّ ذلك بالإيجاز - إن شاء الله -

## المطلب الأوّل: مضمون الكتاب، سبب تسميته، منهجه، ثناء العلماء عليه

يعدّ كتاب الموطأ من أوائل كتب الحديث النبوي وأشهرها، يشتمل على كمّ كبير من أحاديث رسول الله - ﷺ - وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين وأهل العلم من بعدهم، كما يتضمّن أيضاً جملة من اجتهادات المصنّف وفتاويه، ومصنّفه نجم ثاقب بين أهل العلم؛ مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، الذي ينسب إليه المذهب المالكي في الفقه، وهو أهمّ أئمّة الحديث، يقول الشافعي - رحمه الله - <sup>(١)</sup> "إذا جاءك الحديث عن مالك فشُدّ به يديك"

ويرجع سبب تسميته بالموطأ؛ أنّه عرضه على سبعين فقيهاً من فقهاء أهل المدينة، فواطئوه على صحّته، يقول الإمام مالك: <sup>(٢)</sup> "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلّهم واطأني عليه..... فسمّيته الموطأ"

ومّا يذكر عن سبب تأليفه للموطأ، أنّ أبا جعفر المنصور قال للإمام مالك: <sup>(٣)</sup> "اصنع للناس كتاباً أحملهم عليه، فما أحد اليوم أعلم منك، فاستجاب الإمام لطلبه ولكنّه رفض أن يُلزم الناس جميعاً به".

ويلاحظ في المنهج الذي اتّبعه مالك في الموطأ؛ أنّه يقدّم في الباب الحديث المرفوع، ثم يُتبعه بالآثار، وأحياناً يذكر عمل أهل المدينة، ويعقب على الأحاديث أو الآثار بالشرح أو التعليل، كما أنّه يسوّي بين "حدّثنا" و"أخبرنا" كما أنّ من منهجه التحريّ والدقة في ألفاظ الحديث، التّشدد في الرواية بالمعنى. اقتصر كتاب الموطأ أيضاً على كتب الفقه والأدب والأخلاق، بدأ في تصنيفه سنة ٥١٤٨ واستمرّ في تنقيحه حتّى توفيّ سنة ٥١٧٩. <sup>(٤)</sup>

- 1- أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمّد، الانتقاء في فضائل الثّلاثة الأئمّة الفقهاء، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ت)، ٢٣/١.
- 2- الزّرقاني، محمّد بن عبد الباقي بن يوسف، شرح الزّرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرّؤوف سعد، ط١، (القاهرة: مكتبة الثّقافة الدّينيّة، ٥١٤٢٤-٢٠٠٣م)، ٦٢/١. و محمّد عبد الحي بن محمّد بن عبد الحليم، التّعليق الممجّد على موطأ محمّد، تحقيق: تقي الدّين التّدوي، ط٤، (دمشق: دار القلم، ٥١٤٢٦-٢٠٠٥م)، ٧٤/١.
- 3- انظر: الأعظمي، محمّد مصطفى، مقدّمة تحقيق موطأ الإمام مالك، د.ط، (أبو ظبي: مؤسّسة زايد بن سلطان آل نهيان، ٢٠٠٤م)، ص٨٠.
- 4- انظر: محمّد بن تركي التركي، مناهج المحدثين، ط١، (الرياض: دار العاصمة للنّشر والتّوزيع، ٥١٤٣٠-٢٠٠٩م)، ص ١٤ و ٢٩-٣٠.

ويمتاز كتاب الموطأ في أن شرطه من أوثق الشُّروط وأشدّها، فقد كان مالك يسلك منهج التوخّي وانتقاء الصّحيح، وكان ابن عيينة يقول: <sup>(١)</sup> "رحم الله مالكا، ما كان أشدّ انتقاده للرّجال". وقد اتّفقت كلّمة العلماء على الثّناء على كتاب الموطأ، ويمكن ذكر أقوال بعض العلماء على سبيل الإيجاز:

- قال ابن وهب عن الموطأ: <sup>(٢)</sup> "من كتب موطأ مالك فلا عليه أن يكتب من الحلال والحرام شيئاً"

- وسئل أحمد بن حنبل عن كتاب الموطأ فقال: <sup>(٣)</sup> "ما أحسنه لمن تدبّن به"

---

1- ابن عبد البر، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمّد، التمهيد لما في الموطأ من المعاني، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي و محمّد عبد الكبير

البكري، د.ط، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ)، ٦٥/١.

2- ابن عبد البر، الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، تحقيق: سالم محمّد عطا ومحمّد علي معوض، ط ١، (بيروت: دار الكتب

العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ١٢/١.

3- أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المصدر السابق، ٣٢٢/٦.

## المطلب الثاني: رواياته وشروحاته

وأما روايات الموطأ فقد تعددت، يجدر ذكر بعضها على سبيل المثال فيما يلي:

١- رواية يحيى بن يحيى الليثي (٥٢٣٤هـ) وهي أشهر رواية عن الإمام مالك، وعليها بنى أغلب العلماء

شروحاتهم، ويعدّ يحيى هذا، من أجل تلاميذ الإمام مالك، وقد سمع الموطأ من مالك بلا واسطة.<sup>(١)</sup>

٢- رواية أبي مصعب الزهري<sup>(٢)</sup>، وتمتاز بما فيها من الزيادات وبأنها آخر رواية نقلت عن مالك وهي متداولة بين أهل العلم.

٣- رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي<sup>(٣)</sup> (٥٢٢١هـ)، وهي أكبر روايات الموطأ، وعبد الله من أثبت الناس في الموطأ عند ابن معين والنسائي وابن المديني.<sup>(٤)</sup>

٤- رواية محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (١٣٢-٥١٨٩هـ). وكان من منهجه، أنه يذكر ترجمة الباب، ويذكر متصلاً به روايته عن الإمام مالك.<sup>(٥)</sup>

---

1- نذير حمدان، الموطآت، د.ط، (دمشق: دار القلم، د.ت)، ص ٩٠.

2- هو أحمد بن أبي بكر (القاسم) بن الحارث بن زرارعة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، أبو مصعب الزهري المدني، كان فقيهاً متقشفاً عالماً بمذاهب أهل المدينة، روى عن مالك "الموطأ" وفي موطئه "زيادة على مائة حديث"، مات في رمضان سنة ٢٤٢ وله ٩٢ سنة. الذهبي: تهذيب التهذيب، المصدر السابق، ٢٠/١.

3- هو ثقة عابد من صغار التاسعة، ولد بعد الثلاثين ومائة، وتوفي سنة إحدى وعشر ومائتين، سمع مالك بن أنس وهشام بن سعد. مسلم بن الحجاج، الكنى والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، ط ١، (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)

4- محمد بن تركي التركي، مناهج المحدثين، المرجع السابق، ص ٣٥-٣٦.

5- انظر: نذير حمدان، الموطآت، المصدر السابق، ص ٩٥-٩٩.

والباحث اعتمد على رواية الليثي في أكثر مسائل الدراسة، واستخدم رواية الزهري والشيبياني في البعض الأخرى.

أما المؤلفات في شروح الموطأ فكثيرة جداً، يمكن الإشارة إلى بعضها بالإيجاز:

١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار: لابن عبد البر.<sup>(١)</sup>

٢- القبس على موطأ مالك بن أنس. للقاضي أبوبكر بن العربي، المتوفى سنة: (٥٥٤٣هـ)، طبع في ثلاثة أجزاء.

٣- الفتح الرَّحْمَانِي، شرح موطأ محمد بن الحسن الشيباني. لإبراهيم بن حسين بن أحمد الحنفي، مفتي مكة.

٤- المنتقى في شرح الموطأ، لأبي الوليد الباجي، المتوفى (٥٤٧٤هـ)<sup>(٢)</sup>

هذه بعض الشروحات للموطأ، وغيرها أكثر.

ويستخلص من هذا المبحث أنّ كتاب الموطأ من أهمّ كتب الحديث والفقهِ معاً، يمتاز بقيمة علمية فائقة، ومصنّفه نجم في العلم والعمل، لا يروى في كتابه إلّا ما صحّ، ولا يحدث إلا عن ثقة، ويتكوّن من واحد وستين فصلاً في العبادات والمعاملات، ضمّ (٦١٣) أثراً من آثار الصحابة، ومائتين وخمسة وثمانين قولاً من أقوال التابعين، وليس فيه شيء في التوحيد والزهد، أو البعث والتشور والقصص والتفسير.<sup>(٣)</sup>

1- محمد بن تركي التركي، المرجع السابق، ص ٤٠-٤١.

2- المرجع نفسه، ص ٣٥-٣٦.

3- محمد بن تركي التركي، المرجع نفسه، ص ٢٠-٢٤.



وقد تعدّدت روايات الموطأ، وحظيت بالشّروحات، وكتب له القبول في أوساط الأُمَّة الإسلاميّة. فرحم الله الإمام مالك، وجزاه الله عن الأُمَّة الإسلاميّة خير الجزاء.

الفصل الثّاني: يحتوي على آرائه في: النّكاح، الصّدّاق،

الشّروط في النّكاح، المُحرّمات من النّساء. وزواج الأُمة على الحرّة.

وتحتّه مبحثان:

المبحث الأوّل: آرائه في النّكاح والصّدّاق والشّروط في النّكاح.

المبحث الثّاني: آرائه في المُحرّمات من النّساء وزواج الأُمة على الحرّة.

المبحث الأول: آرائه في النكاح والصدّاق والشّروط في النكاح.

وتحتة أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم الهزل في النكاح.

المطلب الثاني: نكاح المُحرّم

المطلب الثالث: أثر اختلاف الزوجين في المسيس في الصدّاق.

المطلب الرابع: اشتراط الزّوجة على زوجها ألا يخرج بها من بلدها.

## المطلب الأول: قوله في الهزل في النكاح.

ما ورد عنه في المسألة:

يقول عبيد الله بن يحيى الليثي<sup>(١)</sup>: حدثني يحيى عن مالك، عن يحيى بن سعيد<sup>(٢)</sup>، عن سعيد بن المسيب أنه قال: (٣) "ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهِنَّ لَعِبُ النِّكَاحِ، وَالطَّلَاقُ، وَالْعِتْقُ" وفي رواية أخرى: (ثَلَاثٌ لَا لَعِبَ فِيهِنَّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالْعِتْقُ)<sup>(٤)</sup>.

شرح المسألة:

يقول الباجي في شرحه لهذا الأثر: (٥) "يريد أنه لا يثبتُ فيهنَّ حكم اللّاعب، ولا يُعذرُ اللّاعب فيهنَّ بلعه، بل يُحمَلُ على مثل ما يُحمَلُ عليه الجادّ من اللّزوم" فمن زوج ابنته هازلاً انعقد النّكاح وإن لم يقصده، فقصده لا ينفع في عدم اللّزوم<sup>(٦)</sup>.

---

1- هو ابن الإمام يحيى بن يحيى الليثي، فقيه قرطبة ومسنّد الأندلس يكنى أبا مروان، كان ذا حرمة عظيمة وجمالة، روى عن والده الموطأ، وحمل عنه بشرٌ كثير، توفي سنة ثمان وتسعين ومائتين (٥٢٩٨). ابن فرحون، أبو إسحاق، إبراهيم بن علي المالكي، د.ط، الديداج المذهب في معرفة

أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمد أبو النور، (القاهرة: دار التراث، د.ت)، ٨٥/١.

2- هو يحيى بن سعيد القطان، ولد سنة ٥١٢٠ وتوفي ٥١٩٥، اشتهر بمعرفة الحديث ونقد الرجال. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥٣/١.

3- مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٥١٤٠٦ - ١٩٨٥م)، ٥٤٨/٢.

4- المصدر نفسه، تحقيق: بشّار عواد معروف - محمود خليل، (بيروت: مؤسّسة الرّسالة، ٥١٤١٢)، ٥٩٩/١.

5- الباجي، أبو الوليد، سليمان بن خلف بن سعد، المنتقى شرح الموطأ، ط١، (القاهرة: مطبعة السعادة، ٥١٣٣٢)، ٣٥٢/٣.

6- الرّزقاني، شرح الرّزقاني على الموطأ، ٢٥٠/٣.

فيرى سعيد بن المسيّب - رحمه الله - أن الهزل في التّكاح لا يمنع انعقاده، فإذا حصل الإيجاب والقبول ثم قال أحد المتعاقدين أو كلاهما: أنّهما كانا هازلين، فلا يؤثّر ذلك على انعقاد العقد وصحّته. (١)

ومستنده في المسألة هو ما ثبت عن النبي - ﷺ - في نكاح الهازل وطلاقه ورجعته، «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ، النَّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ» (٢)

### مذاهب الأئمة وأدلتهم:

قال السرخسي (٣) - بعد ما أورد الأثر - "ومراده أن الهزل والجدّ في هذه الثلاثة سواء، وبه نأخذ فنقول هذا كله جائز لازم، إن كان جاداً فيه أو هازلاً، أكره عليه أو لم يُكره" (٤). وقال الشيباني: (٥) "قال أبو حنيفة في نكاح اللّعب والهزل، أنّه جائز كما يجوز نكاح الجدّ" بدليل أن الشّرع جعل الجدّ والهزل في باب التّكاح سواء. (٦)

والمذهب المالكي يقول: (٧) بلزوم التّكاح وإن قامت قرينة على إرادة الهزل من الجانبين، وهو

المعتمد في المذهب.

- 
- 7- انظر: هاشم جميل عبد الله، فقه الإمام سعيد بن المسيّب، ط ١، (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م)، ١٨٦/٣.
- 1- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سنن أبي داود، تحقيق محيي الدّين بن عبد الحميد، رقم الحديث: ٢١٤٩. وحسنه محمد ناصر الدّين الألباني، في صحيح أبي داود، ط ١، (الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتّوزيع، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م)، ٣٩٧/٦.
- 2- هو محمد أحمد بن سهل، شمس الأئمة قاض من كبار الأحناف، مجتهد من أهل سرخس (في خراسان) أشهر كتبه الميسوط في الفقه والتّشريع، أملاه وهو سجين في الجبّ في ثلاثين جزءاً، توفّي في فرغانة. الزركلي، خير الدّين بن محمود بن محمد، الأعلام، ط ١٣، (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م)، ٣١٠/٥.
- 4- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، الميسوط، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، ٧٧/٢٤.
- 4- الشيباني، أبو عبد الله محمد بن حسن بن فرقد، الحجّة على أهل المدينة، تحقيق: مهدي حسن الكيلاني، ط ٣، (١٤٠٣هـ)، ١٩٩/٣.
- 5- انظر: الكاساني، علاء الدّين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ٣١٠/٢.
- 6- ابن قدامة، عبد الرّحمن بن محمد بن أحمد المقدسي، الشّرح الكبير على متن المقنع، د.ط، (القاهرة: دار الكتاب العربي، د.ت)، ٢٢١/٢.

وفرق بعض المتأخرين من أصحاب مالك فقالوا: (١) إن اتفقا أنّهما كانا هازلين لم يلزم النكاح، وإن اختلفا فادّعى أحدهما الجدد والآخر الهزل لزم. ولكن المعتمد - كما مرّ بنا- هو القول بلزومه وإن قامت القرينة على إرادة الهزل من الجانبين.

كذلك الأمر عند الشافعية، يقول النووي: (٢) "وينفذ أيضاً النكاح والبيع وسائر التصرفات مع الهزل"

وجاء في المذهب الحنبلي ما نصّه: (٣) "ومتى عقد النكاح هازلاً أو تلجئةً صحّ" ويقول ابن القيم فيما معناه: (٤) "أنّه متى جرى على لسان البالغ العاقل شيء من الطلاق والنكاح هازلاً، فإنّه يقع صحيحاً، إذ أنّه ليس للعبد مع تعاطي السبب أن لا يترتب عليه موجب".

فمما سبق يتبيّن لنا أنّ المذاهب الأربعة اتفقت مع رأي سعيد بن المسيّب في هذه المسألة، أي أنّ النكاح ينعقد ويلزم بالهزل. وإذا سمّي لها المهر جاز منه مقدار مهر مثلها، لأنّ الشرع جعل الجدد في النكاح والطلاق والرجعة والعنق سواء، ولا يلتفت إلى من يرى عدم اللزوم، لأنّه يخالف الحديث الصحيح - والله أعلم -.

7- انظر: ابن قدامة، المصدر نفسه، وهاشم جميل عبد الله، فقه الإمام سعيد بن المسيّب، المرجع السابق، ٣/ ١٨٧.

1- أبو زكرياء، محيى الدّين يحيى بن شرف التّووي، روضة الطّالين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشّاويش، ط٣، (بيروت - دمشق - عمّان: المكتب الإسلامي، ١٤١٢-١٩٩١م)، ٥٤/٨.

2- ابن قدامة، أبو محمّد، عبد الله بن أحمد بن محمّد المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ت)، ٣/ ٢١.

4 - عبد الرّحمن بن محمّد بن قاسم، حاشية الرّوض المربّع، ط١، (م.د)، ٥١٣٩٧، ٤٩٩/٦.

## المطلب الثاني: قوله في نكاح المحرم

### ما ورد عنه في المسألة

أَخْبَرَنَا أَبُو مُصْعَبٍ، قَالَ: <sup>(١)</sup> حَدَّثَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ <sup>(٢)</sup> وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ <sup>(٣)</sup>، أَنَّهُمْ سُئِلُوا عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ؟ فَقَالُوا: "لَا يُنْكَحِ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ"

### شرح المسألة:

ذهب سعيد بن المسيب في هذا الأثر "أنه لا يجوز للمحرم أن ينكح لنفسه أو ينكح غيره فإن فعل ذلك، فالتكاح فاسد يجب فسخه" <sup>(٤)</sup>

**ومستنده في المسألة هو ما ورد:** ( أن عمر بن عبيد الله أراد أن يزوجه طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير؛ فأرسل إلى إبان بن عثمان يحضر ذلك، وهو أمير الحج، فقال إبان: سمعت عثمان بن عفان - رضي الله عنه - يقول: قال رسول الله - ﷺ - : «لا ينكح المحرم ولا ينكح، ولا ينكح» <sup>(٥)</sup>

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: بشّار عواد معروف- محمود خليل، ١/٥٩٣. رقم: ١٥٣٩.

2- هو سليمان بن يسار، ويكنى أبا تراب، ولي سوق المدينة لعمر بن عبد العزيز وهو يومئذ والي المدينة للوليد بن عبد الملك، روى عن زيد بن ثابت وأبي هريرة، وابن عمر، وعائشة، وأم سلمة وغيرهم. وكان ثقة عالياً رفيعاً فقيهاً كثير الحديث. مات سنة سبع أو ثمان ومائة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٧٥/٥

3- هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. أبو عمر، ويقال: أبو عبد الله العدوي. أحد الفقهاء السبعة في المدينة. وكان ثبناً عابداً فاضلاً. مات في آخر سنة ست ومائة على الصحيح، انظر ابن سعد، الطبقات الكبرى متمم التابعين، ١/١٧٠.

4- هاشم جميل عبد الله، فقه الإمام سعيد بن المسيب، المرجع السابق، ٣/١٨٧.

5- مسلم، أبو الحسين، بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ١٠٣٠/٢. رقم: ٥٠١٤٠٩.

## مذاهب الأئمة وأدلتهم

يقول الصّاوي في هذا الصّدّد: (١) " .. الإحرام مانع للتّكاح من أحد الثلاثة: الزّوج، والزّوجة ووليّها، لأنّ الشّرط عدمه فيهم، وضدّ الشّرط مانع"

ويقول الشّريبي: (٢) " وإحرام أحد العاقدين من وليّ ولو حاكماً، أو زوج، أو وكيل عن أحدهما أو الزّوجة، بنسك ولو فاسداً يمنع صحّة النّكاح"

يقول ابن قدامة: (٣) " فلا يتزوّج المحرّم ولا يزوّج غيره بولاية ولا وكالة، ولا يقبل له (أي المحرّم) التّكاح وكيهه الحلال، ولا تزوّج المحرّمة، والتّكاح في ذلك كلّه باطل تعمّده أو لا"

وخالف أبو حنيفة في المسألة، فذهب إلى جواز النّكاح والإنكاح حالة الإحرام. يقول السّرخسي: (٤) " وهي مسألة معروفة، عندنا يجوز للمحرّم أن يتزوّج وأن يزوّج وليّته"

واستدلّ بحديث ابن عبّاس - رضي الله عنهما - أن النبي - ﷺ - تزوّج ميمونة وهو محرّم". (٥)  
وقال في حديث عثمان - رضي الله عنه - إنّ المراد منه الوطاء دون العقد، لأنّ النّكاح حقيقة في الوطاء، وإن كان مستعاراً للعقد مجازاً. وقال أيضاً: (٦) "الكلام واضح في المسألة فإنّ النّكاح عقد معاوضة، والمحرّم غير ممنوع عن مباشرة المعاوضات كالشّراء ونحوه، ولو جعل النّكاح بمثلة ما هو المقصود به وهو الوطاء، لكان تأثيره في إيجاب الجزاء أو إفساد الإحرام به لا في بطلان عقد النّكاح"

6- الصّاوي، أحمد بن محمّد المالكي، حاشية الصّاوي على الشّرح الصّغير، تحقيق: مصطفى كمال وصفي، (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ٣٧٣/٢.

1- الشّريبي، محمّد بن الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ط ١، تحقيق: محمّد عيتاني، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٨-١٩٩٧م)، ١٥٦/٣.

2- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، كشاف القناع على متن الإقناع، ط ١، (بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧-١٩٩٧م)، ٤٤١/٢. وابن قدامة، المغني، ٣١٢/٣.

4- السّرخسي، المصدر السّابق، ٣٤٦/٤.

5- أخرجه البخاري، في صحيحه، ١٥/٣ رقم: ١٨٣٧،

6- السّرخسي، المصدر السّابق، ٣٤٧/٤.

والرَّاجِح في المسأَلة قول سعيد بن المسيَّب والجمهور، وذلك لأنَّ ميمونة -رضي الله عنها- وهي صاحبة الواقعة قالت بأنَّ النَّبي -ﷺ- تزوّجها وهو حلال، فعن يزيد بن الأصمّ -ﷺ- قال: ((حدّثني ميمونة بنت الحارث، أنّ رسول الله -ﷺ- تزوّجها وهو حلال، قال: وكانت خالتي وخالة ابن عبّاس)).

ولأنَّ النِّكاح في عرف الشَّرع هو العقد، وعرف الشَّرع مقدّم على غيره.<sup>(٢)</sup>  
وأيضاً لما ورد عن أبي رافع قال: ((تزوَّج رسول الله -ﷺ- ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال، وكنت أنا الرّسول بينهما))  
لهذه الأسباب وغيرها يمكن ترجيح ما ذهب إليه سعيد بن المسيَّب والجمهور - والله أعلم -

---

1- أخرجه مسلم في صحيحه، ١٠٣٢/٢. رقم: ١٤١١.

2- هاشم جميل عبد الله، المرجع السابق، ٢٨٦/٢.

3- الترمذي، أبو عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق: محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥-١٩٧٥م)، ١٩١/٣. رقم: ٨٤١.



## المطلب الثالث: اختلاف الزوجين في المسيس

ما ورد عنه في المسألة:

يقول عبيد الله بن يحيى: <sup>(١)</sup> حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: (إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا، صُدِّقَ الرَّجُلُ عَلَيْهَا، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ صُدِّقَتْ عَلَيْهِ)

شرح المسألة: ورد هذا الأثر بياناً لمسألة اختلاف الزوجين في المسيس، وتعني الجملة الأولى من الأثر أن الزوج إذا زار زوجته في بيتها عند أهلها، أو وجدها ولم يدخل بها دخول بناء ولا اهتداء فادّعت أنه مسّها وأنكر، فالقول قوله لأنه مدعى عليه، وقوله "إذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه" أي: وكان القول قولها فيما ادّعت من مسيسها، لأن البيت في البناء بيت الرجل وعليه الإسكان، فمعنى قول سعيد "في بيته" أي دخول ابنتي في بيت مقامها وسكنائها. <sup>(٢)</sup> ويقول الباجي مفصّلاً المراد بهذه الخلوة: <sup>(٣)</sup> "هذا على أن الخلوة على سبيل الالتذاذ بالزوجة والقُبُل دون البناء، فقال إن كانت هذه الخلوة في منزل الزوجة فالقول قول الزوج في إنكار المسيس، وإن كان في

1- مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٢/٥٢٨. رقم: ١١٠١.

2- ابن عبد البر، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢١-٢٠٠٠م)، ٥/٤٣٣.

3- الباجي، المنتقى شرح الموطأ، المصدر السابق، ٣/٢٩٣.

متزل الزوج، فالقول قول الزوجة في دعوى المسيس، لانسباط الزوج وقلة هيئته في متزله، وما جُبِل عليه الناس من الانقباض والهيبية والحياء في المتزل الذي يزور فيه.."  
ولم يقف الباحث على مستنده في هذه المسألة.

### أقوال المذاهب وأدلتهم:

اختلفت المذاهب الأربعة في اختلاف الزوجين في المسيس على مذهبين رئيسيين، مذهب يقول بأن القول قولها، والآخر ذهب إلى أن القول قول الزوج على ما سيأتي - إن شاء الله -.

**فالحنفية** ذهبوا إلى عدم التفريق بين أن تكون هذه الخلوة في بيت الزوج أو الزوجة، فأينما كانت فإنه يترتب عليها المهر والعدة، قال السرخسي: <sup>(١)</sup> "وخلوة الزوجين البالغين وراء ستر، أو باب مغلق، يوجب المهر والعدة عندنا". وقد وافقه مالك في إحدى روايته.

**والمالكية** لهم ثلاثة أقوال في المسألة؛ قول: <sup>(٢)</sup> إنه إذا اختلفا في المسيس فالقول قولها، وهو المشهور عن مالك. وقول آخر: <sup>(٣)</sup> "إذا زارها في بيتها وقالت أصابني، وقال: ما أصبتُها فالقول قوله، لأن العادة أن الرجل لا ينشط في غير بيته، وإن زارته في بيته وقالت أصابني، وقال هو ما أصبتُها فالقول قولها بكرةً كانت أو ثيباً؛ لأن العادة أن الرجل ينشط في بيته" وقول ثالث: أن يحلف الزوج لردّ دعواها.

1- السرخسي، المبسوط، المصدر السابق، ٢٦٩/٥.

2- انظر: ابن رشد، أبو الوليد، محمد بن أحمد بن محمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط٤، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٩٥-١٩٧٥م)، ٤٩/٣. والباحث، المنتقى شرح موطأ مالك، المصدر السابق، ٢٩٣/٣.

3- الخرشي، محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل للخرشي، د.ط، (بيروت: دار الفكر للطباعة، د.ت)، ٢٦١/٣.

وأما الشافعي، فقد ورد عنه قولان في هذه المسألة؛ فالقديم<sup>(١)</sup> "إنّ القول قولها لأنّ الظاهر معها، وفي الجديد أنّ القول قوله وهو الأصحّ، لأنّ الأصل عدم الإصابة".

وذهب الحنابلة إلى أنّ القول قولها، حيث ذكروا فيما يستقرّ به الصّدق:<sup>(٢)</sup> الخلوة بعد العقد، والوطء وإن كان في غير خلوة، وموت أحد الزّوجين قبل الدخول. واستدلّوا على ذلك بما رواه الإمام أحمد بإسناده عن زرارة بن أوفى، قال:<sup>(٣)</sup> "قضى الخلفاء الرّاشدون المهديّون، أنّ من أغلق باباً أو أرخى ستراً، فقد وجب المهر ووجبت العدة "

وقالوا في حال ما إذا اختلفا في الوطء في الخلوة:<sup>(٤)</sup> أنّه يقبل قول مدّعي الوطء في الخلوة، عملاً

بالظاهر، سواء كانت بكراً أو ثيباً. وقالوا في الكريمة:<sup>(٥)</sup> ﴿وإن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾

-التي فسّرت "بأنّ المطلقة بعد الفرض قبل المسيس فلها نصف المفروض"<sup>(٦)</sup> - أنّه يحتمل أنّه كنى

بالمسّب عن السّبب الذي هو الخلوة. وأمّا قوله - ﷺ -:<sup>(٧)</sup> ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾



فقد قال بعض العلماء:<sup>(٨)</sup> "الإفضاء الخلوة دخل بها أو لم يدخل، لأنّ الإفضاء مأخوذ من الفضاء وهو الخالي، فكأنّه قال: وقد خلا بعضكم إلى بعض"

4- التّووي، أبو زكرياء، محيي الدّين يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، د.ط، (حدّة: مكتبة الإرشاد، د.ت)،

.٣٨٤/١٦

5- انظر: ابن قدامة، أبو محمّد، عبد الله بن أحمد بن محمّد، د.ط، الكافي في فقه الإمام أحمد، (بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ت)، ٢ .٦٥/٣

6 - ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمّد بن إبراهيم، مصنّف، تحقيق: كمال يوسف حوت، ط١، (الرياض: مكتبة الرّشد، ٥١٤٠٩)، ٥٢٠/٣، رقم:

١٦٦٩٥. صحّحه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل، ط٢، (بيروت: المكتب الاسلامي، ٥١٤٠٥-١٩٨٥م)، ٣٥٦/٦.

1- انظر: البهوتي، كشّاف القناع على متن الإقناع، المصدر السّابق، ١٥٢/٥.

5- سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

3- البغوي، أبو محمّد، الحسين بن مسعود، معالم التّزويل في تفسير القرآن، تحقيق: محمد عبد الله النمر، ط٤، (دار طيبة للنشر والتوزيع،

.٢٨٦/١، ١٩٩٧-١٩٩٧م)، ٢٨٦/١.

7- سورة النّساء، الآية: ٢١.

5- البهوتي، المصدر السّابق، ١٥١/٥.

فخلاصة القول أنّ المذهب المالكي والشافعي يتفقان مع ما ذهب إليه سعيد بن المسيّب في هذه المسألة، ويتفق ما قال به الحنابلة مع ما ذهب إليه الحنفيّة. ويرجح الباحث ما قال به الحنابلة، لقوّة ما استدلّوا به، ولقضاء الخلفاء المهديّين بهذا الحكم دون معارض. وهو الأقرب لمصلحة الزّواج لما فيه من التفصيلات.

#### المطلب الرابع: اشتراط الزّوجة على زوجها ألا يخرج بها من بلدها.

ما ورد عنه في المسألة:

يقول عبيد الله بن يحيى الليثي: <sup>(١)</sup> حدّثني يحيى عن مالك أنّه بلغه أنّ سعيد بن المسيّب سُئل عن المرأة تشترط على زوجها أنّه لا يخرج بها من بلدها فقال سعيد بن المسيّب: يخرج بها إن شاء.

شرح المسألة: وقد ورد في رواية بزيادة: "وإن كان الأفضل الوفاء بالشرط"، قال ابن عبد البر: جاء هذا البلاغ متصلاً، رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن المبارك عن الحارث بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن سعيد بن المسيّب به <sup>(٢)</sup>، وهذه المسألة فيما تشترطه المرأة على زوجها بأن لا

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المصدر السابق، ٥٣٠/٢. ١١٠٤.

2- الزّرقاني، شرح الزّرقاني للموطأ، المصدر السابق، ٢٠٦/٣.

يُخرجها من بلدها، فالإمام سعيد يرى أنّ للزّوج أن يخرج بها متى شاء، وإن كان الأوّلَى الوفاء بالشرط.

ومستنده في هذه المسألة ما ورد أنّه: رُفِعَ إلى علي -عليه السلام- رجل تزوّج امرأةً وشرط لها دارها، فقال علي -عليه السلام-: <sup>(١)</sup> "شَرَطُ اللَّهِ قَبْلَ شَرَطِهَا".

وشرط الله قوله تعالى: <sup>(٢)</sup> ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ﴾ والسكنى في البلد أو الخروج منها إلى غيرها حق أثبتته الله للزّوج، فاشتراط إسقاطه إسقاط لما أثبتته الشّارع فيبطل الشرط.

### مذاهب الأئمة وأدلتهم:

وقد اختلفت المذاهب في هذه المسألة على ما يلي:

الحنفية يرون أنّها شروط ملغاة، والعقد صحيح. وقالوا: <sup>(٣)</sup> "كلّ شرط في النّكاح فليس بجائز والنّكاح جائز لا يبطله ذلك الشرط"

واستدلّوا بقول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- <sup>(٤)</sup> «مَا كَانَ مِنْ شَرَطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ». فمثل هذه الشّروط ينطبق عليها الحديث عندهم.

والمالكية يرون: <sup>(٥)</sup> أنّها شروط مكروهة لا يلزم الوفاء بها، وإن كانت مشترطة في التّسمية التي مع العقد.

ودليلهم في ذلك قوله -صلى الله عليه وآله وسلم- <sup>(٦)</sup> «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ فِيمَا وَافَقَ الْحَقَّ». وفي رواية: «إِلَّا شَرَطًا حَرَمًا حَلَالًا أَوْ شَرَطًا أَحَلَّ حَرَامًا» ووجه الدّلالة منه - والله أعلم - أنّ هذا الشرط من الشّروط التي لا توافق الحق.

3- أخرجه الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، ٤٢٦/٣. ١١٢٧.

2- سورة الطلاق، الآية: ٦.

5- انظر: الشيباني، الحجة على أهل المدينة، المصدر السابق، ٢١٠/٣.

4- البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٧٣/٣. ٢١٦٨.

2- انظر: أبو الوليد، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المقدمات الممهّدة، ط ١، (المغرب: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨-١٩٨٨م)، ٤٨٢/١.

3- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ٣، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٤-٢٠٠٣م).

٤٠٦/٦، رقم الحديث: ١٤٤٣٤.

والشَّافِعِيَّةُ يرون أنَّها شروط باطلة، ويصحَّ الزَّواج بدونها. فقالوا<sup>(١)</sup> "بيطل كلَّ الشرط إذا خالف مقتضى العقد، ولا يبطل العقد، كما لو اشترط ألاَّ ينقلها من بلدها، فالنكاح صحيح والشرط فاسد" واستدلوا بقوله - عليه السلام -<sup>(٢)</sup> «كلَّ شرطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ باطل». فكان هذا الشرط - عندهم - ليس في كتاب الله.

والحنابلة يرون أنَّها شروط صحيحة يلزم الوفاء بها. لأنَّ الأمر بالوفاء بالشروط والعقود والعهود يتناول ذلك تناولاً واحداً. كما استدلوا أيضاً بقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في قضية رجل تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها فخاصموه إلى عمر فقال: لها شرطها. فقال الرجل إذا يطلِّقنا، فقال عمر - رضي الله عنه -<sup>(٣)</sup> ((مقاطع الحقوق عند الشرط))، أي مواقفها التي تنتهي إليها وتنقطع عندها.

فخلاصة القول: أنَّ المذهب الحنفي ذهب إلى أنَّ الشرط لغو وعند المالكية مكروه، وعند الشَّافِعِيَّةِ باطل، لا يلزم الوفاء به. وما قال به الحنابلة أقرب لما قاله سعيد: "وإنَّ كَانَ الْأَفْضَلُ الْوَفَاءَ بِالشَّرْطِ"،

والرَّاجِحُ فِي الْمَسْأَلَةِ، هُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ بِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ يَلْزِمُ الْوَفَاءَ بِهِ وَذَلِكَ لِمَا ثَبِتَ عَنِ النَّبِيِّ -

صلوات الله عليه - قوله: «أَحَقُّ الشَّرْطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»<sup>(٤)</sup> الذي يعني أنَّ أَوْلَى الشَّرْطِ

بالوفاء به ما كان سبباً في حلِّ التمتع بالمرأة، وهي الشرط المتفق عليها في عقد الزواج، إذا كانت لا تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة ولا تتعارض مع أصل شرعي، ولأنَّ ملاك العقود هو الرضا.

1- التتوي، المجموع شرح المهذب، ١٦/٣٣٥.

5- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، (دار إحياء كتب العربية، د. ت)،

٨٤٢/٢. والحديث صحيح، كما ذكر الألباني في كتاب: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه وشاذه من

محفوظه. د. م.

6- البخاري، صحيح البخاري، باب الشرط في النكاح، ٢٠/٧. رقم: ٥١٥٠.

4- أخرجه البخاري، صحيح البخاري، باب الشرط في النكاح، ١٩٥/٣. رقم: ٢٧٢١. ومسلم في صحيحه، رقم: ١٤١٨.

كما يمكن الرد على الاستدلال بقوله: - ﷺ - «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»<sup>(١)</sup>، أن يقال:<sup>(٢)</sup> إن المراد به: كل شرط ليس في حكم الله وشرعه، وهذا مشروع. كما أنه لا يحرم الحلال، وإنما يثبت إذا لم يف به خيار الشرط، وهو من مصلحة المرأة.

كما أن قضاء عمر بأن لها شرطها دليل على استحقاقها لهذا الشرط - والله أعلم -

المبحث الثاني: آرائه في المحرمات من النساء وزواج الأمة على الحرّة.

وتحتة خمسة مطالب:

---

1- سبق تخرجه، ص ٣٢.

2- انظر: البهوتي، كشاف القناع على متن الإقناع، ص ٨٢.

المطلب الأول: حكم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.

المطلب الثاني: وطء الرجل وليدة حاملا.

المطلب الثالث: حكم زواج الأمة على الحرّة.

المطلب الرابع: حكم زواج العبد من زوجته التي طلقها البتّة، ثمّ ملكها له سيّده.

المطلب الخامس: تفسيره لهذه الآية: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(١)</sup>

المطلب الأول: الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.

ما ورد عنه في المسألة:

يقول عبيد الله:<sup>(٢)</sup> حدّثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيّب أنّه كان يقول: يُنْهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ عَلَى خَالَتِهَا وَأَنْ يَطَأَ الرَّجُلُ وَليدَةً وَفِي بَطْنِهَا جَنِينَ لغيره.

1- سورة النساء، الآية: ٢٤.

2- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١١٠٩. ٥٣٢/٢.



شرح المسألة: ورد هذا الأثر في ما لا يجوز أن يجمع بينه من النساء، فالجانب الأول منه، نهي عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.

ومستنده: ما ثبت في الحديث الصحيح عن أبي هريرة - رضي الله عنه -: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - نَهَى عَنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُنَّ: الْمَرْأَةُ وَعَمَّتُهَا وَالْمَرْأَةُ وَخَالَتُهَا»<sup>(١)</sup>

### مذاهب الأئمة الأربعة وأدلتهم

وهذه المسألة من المسائل التي اتفق عليها الأئمة الأربعة، أورد ابن الحزم الاجماع عليها، يقول في هذا الصدد: (٢) " ... وإن نكاح عماتها وخالاتها.... كل ما ذكرنا حرام منسوخ أبداً"

### المطلب الثاني: وطء الرجل وليدة حاملا من غيره

#### ما ورد عنه في المسألة

يقول سعيد بن المسيب: (أَنَّ يَطَأَ الرَّجُلُ وَليدَةً وَفِي بَطْنِهَا جَنِينٌ لغيرِهِ)، وجاء في رواية الزهري (وَأَنَّ يَطَأَ الرَّجُلُ الأُمَّةَ وَفِي بَطْنِهَا جَنِينٌ لغيرِهِ)<sup>(٣)</sup>.

1- مسلم، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ١٠٢٨/٢، رقم: ١٤٠٨

3- ابن حزم، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، مراتب الاجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ٧٠/١. و ص ٦٦.

3- - أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: بشار عواد معروف - محمود خليل، ٥٧٩/١، ١٤٩٧.

## شرح المسألة

معنى هذا الكلام أنه لا يجوز لأحد أن يطاءً جارية حاملاً من غيره، ولا يخلو أن يكون الحمل من نكاح أو وطء بملك يمين أو زنا، فالتكاح على ضربين؛ ضرب في حال يتعقبه السبأ، وآخر في حال لا يتعقبها السبأ، فأما التكاح في حال يتعقبها السبأ؛ فهو أن يتناكح المشركان في أرض حرب، ثم تسمى المرأة حاملاً، فإنه لا يجوز لمن صارت في سهمه ولمن ابتاعها أن يطاءها بملك يمين، ولا لغيره أن يتزوجها.<sup>(١)</sup>

والذي لا يتعقبه السبأ فالأمة المسلمة المطلقة أو التي مات عنها زوجها وهي حامل، فإنه لا يجوز لسيدها أن يطاءها حتى تضع حملها.<sup>(٢)</sup>

ومستنده قول النبي - ﷺ -: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ وَكَدَّ غَيْرِهِ»<sup>(٣)</sup>

قوله - ﷺ -: «لَا تُوْطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحِيضَ»<sup>(٤)</sup>.

أي: لا يجوز لأحد أن يطاء امرأة حاملاً من غيره بملك يمين ولا نكاح، ولا غير حامل حتى يعلم براءة رحمها من ماء غيره، لئلاً يقع تلبيس في النسب، والشرع موضوع على تخلص الأنساب ولهذا شرعت العدة والاستبراء.<sup>(٥)</sup>

## مذاهب الأئمة الأربعة وأدلتهم

هذه المسألة لم يختلف فيها الأئمة الأربعة، بل اتفقوا مع سعيد بن المسيب، ونقل الإجماع عليها.

1- الباجي، المنتقى شرح الموطأ، المصدر السابق، ٣/٢٠٢.

2- الباجي، المصدر نفسه.

4- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت)، رقم:

٤٤٨٩، ٥/٢٨. وحسنه الألباني في إرواء الغليل، ٧/٢١٣.

5- أخرجه أبو داود في السنن، وصححه الألباني، محمد ناصر الدين بن نوح بن نجاي، صحيح أبي داود، ط١، (الكويت: مؤسسة غراس للنشر

والتوزيع، ٢٣/٤١٤-٢٠٠٢م)، ٦/٣٧١.

5- الزرقاني، شرح الزرقاني، المصدر السابق، ٣/٢١١.

قال ابن عبد البر: "واتفقوا على أن وطء الرجل المرأة الحامل التي لا يلحق ولدها به حرام، وإن ملك عصمتها أو رقها".

### المطلب الثالث: قوله في زواج الأمة على الحرّة.

ما ورد عنه في المسألة:

يقول عبيد الله بن يحيى: <sup>(١)</sup> حدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: "لا تُنكح الأمة على الحرّة إلا أن تشاء الحرّة، فإن طاعت الحرّة فلها الثلثان من القسّم"

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المصدر السابق، ٢/ ٥٣٦ . ١٥١٢ .

شرح المسألة: قوله: "لَا تُنْكَحُ الْأُمَّةُ عَلَى الْحُرَّةِ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ الْحُرَّةُ" أي أنه لا يجوز لمن تحته حرّة أن ينكح عليها أمة، إلا إذا رضيت الحرّة بذلك، فإن لم ترض كان لها الخيار في أن تفرّق بينه وبين الأمة. "فَإِنْ طَاعَتْ الْحُرَّةُ فَلَهَا الثُّلَاثَانِ مِنَ الْقَسْمِ" يريد إن طاعت بالمقام معها في تلك الحال فإن للحرّة من القسّم الثلثين وللأمة الثلث. (١)

مذاهب الأئمة وأدلتهم:

اختلف الأئمة الأربعة في الأمة تُنكح على الحرّة :

**فالحنفية** يرون أنه لا يجوز لأحد أن يتزوَّج أمةً وعنده حرّة، فقد ذكر في شروط نكاح الحرّ للأمة في المذهب، ألا يكون تحته حرّة، واستدلوا بما روي عن جابر - رضي الله عنه - قوله: (٢) ((لَا تُنْكَحُ الْأُمَّةُ عَلَى الْحُرَّةِ، وَتُنْكَحُ الْحُرَّةُ عَلَى الْأُمَّةِ، وَمَنْ وَجَدَ صَدَاقَ حُرَّةٍ، فَلَا يَنْكِحَنَّ أُمَّةً أَبَدًا))، ومع ذلك يقولون بجواز نكاح الحرّة على الأمة، وللحرّة الثلثان من القسّم والثلث للأمة، واستدلوا على هذا بما روي عن علي - رضي الله عنه - قوله: (٣) ((إِذَا تَزَوَّجْتَ الْحُرَّةَ عَلَى الْأُمَّةِ قَسَّمْ لَهَا يَوْمَيْنِ، وَالْأُمَّةَ يَوْمًا، إِنَّ الْأُمَّةَ لَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَزُوَّجَ عَلَى الْحُرَّةِ)) ثم قالوا: (٤) "ولأنّ الحرّية تنبئ عن الشرف والعزة وكمال الحال، فنكاح الأمة على الحرّة إدخال على الحرّة من لا يساويها في القسّم، وذلك يشعر بالاستهانة وإلحاق الشين ونقصان الحال وهذا لا يجوز"

ويقول مالك: (٥) "لَا تُنْكَحُ الْأُمَّةُ عَلَى الْحُرَّةِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَازَ النِّكَاحُ وَكَانَتِ الْحُرَّةُ بِالْخِيَارِ" وقال مالك في رواية ابن وهب (٦): "أنه لا بأس أن يتزوَّج الرّجل الأمة على الحرّة، والحرّة بالخيار. وقال في رواية ابن القاسم عنه: أرى أن يفرّق بينهما، ثم رجع فقال تخيّر الحرّة إن شاءت أقامت وإن شاءت فارقت. فالقول الأوّل هو المشهور عنده.

1- انظر: الباجي، المنتقى شرح الموطأ، المصدر السابق، ٣/٣٢١

2- البيهقي، السنن الكبرى، رقم: ١٤٠٠٤. ٧/٢٨٥. وقال البيهقي هذا إسناد صحيح.

3- البيهقي، المصدر نفسه، ٧/٢٨٤.

4- الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المصدر السابق، ٢/٢٦٧.

6- الإمام مالك، أبو عبد الله، مالك بن أنس، المدونة الكبرى، تحقيق: زكريا عميرات، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ت)، ٢/١٣٦.

6- انظر: ابن عبد البر، الاستذكار، المصدر السابق، ٥/٤٧٧.

والشَّافِعِيَّة يرون أيضاً: <sup>(١)</sup> أنه لا يجوز لأحد أن يتزوَّج أمة وعنده حرّة، ولا يصحّ عندهم نكاح الأمة على الحرّة، ولا فرق عندهم بين إذن الحرّة وغير إذنها. لأنّ الآية ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ <sup>(٢)</sup> جعلت إباحة هذا التّكاح لمن لم يستطع طول حرّة، ولمن خاف العنت، فدلت بمفهومها على أنّ من لم يوجد هذان الشّرطان فيه، فلا يكون مباحاً له. <sup>(٣)</sup>

وعن الحنابلة روايتان في المسألة؛ رواية تقول بجواز نكاح الأمة على الحرّة إذا خاف العنت، أي: يقع في الزّنا إن لم يتزوَّج وشقّ عليه الصّبر عن الجماع، ولم يستطع نكاح حرّة أخرى، وأمّا الرواية الأخرى فتقول: بعدم جواز نكاح الأمة على الحرّة. <sup>(٤)</sup>

والرّاجح هو القول بجواز نكاح الأمة على الحرّة وأنها بالخيار، وخاصّة إذا كان ثمة مصلحة. ومن هذه المصالح - في وجهة نظر الباحث - تسلية قلوبهنّ، ومنعهنّ من الوقوع في الزّنا ودواعيه. - والحمد لله - لا يوجد الإمام في واقعنا اليوم...

المطلب الرّابع: حكم زواج العبد من زوجته التي طلقها البتّة، ثمّ ملكها له سيّده.

ما ورد عنه في المسألة:

- 
- 2- انظر: الماوردي، أبي الحسن علي بن محمّد بن محمّد، الحاوي في فقه الشّافعي، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٤-١٩٩٤م)، ٢٣٣/٩، و٢٣٧.
- 2- سورة النّساء، الآية: ٢٥.
- 4- انظر: المزني، أبي إبراهيم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، مختصر المزني، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٠-١٩٩٠م)، ٢٧١/٨.
- 5- انظر: ابن قدامة، أبو محمّد، عبد بن أحمد المقدسي، المغني شرح مختصر الخرقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، وعبد الفتاح محمّد الحلو، د.ط، ٩/ ٥٥٥-٥٥٦.

يقول عبيد الله بن يحيى: <sup>(١)</sup> وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُئِلَا عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ عَبْدًا لَهُ جَارِيَةً فَطَلَّقَهَا الْعَبْدُ الْبَتَّةَ ثُمَّ وَهَبَهَا سَيِّدُهَا لَهُ، فَهَلْ تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ فَقَالَا: لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ).

شرح المسألة: والمراد بهذا الأثر أنه إذا كانت الزوجة أمة، وبت زوجها طلاقها، ثم ملكها بعد ذلك، فلا يحلُّ له أن يطأها بملك اليمين حتى تنكح زوجا غيره. <sup>(٢)</sup>

ومستنده في المسألة قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ <sup>(٣)</sup>

فالأمة داخلة في حكم هذه الآية، لأنها لم تفصل بين الحرّة والأمة، فلم يجعلها الشارع الحكيم حلالاً إلا بنكاح الزوج لها، لا بملك يمينه. <sup>(٤)</sup>

ولأنه لا يبيح وطئ من يجرم نكاحها لو ملكت، فهذه محرمة حتى تنكح زوجا غيره. وهذه المسألة من المسائل التي لم يرد فيها خلاف بين المذاهب الأربعة، فقد وافقوا سعيد بن المسيّب عليها. <sup>(٥)</sup>

المطلب الخامس: تفسيره للآية: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ <sup>(٦)</sup>

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد، ٥٣٧/٢. ١١١٩.

2- هاشم جميل عبد الله، المرجع السابق، فقه الإمام سعيد بن المسيّب، المرجع السابق، ٣٠٥/٣.

3- سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

4- انظر: الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطأ، المصدر السابق، ٢٢٢/٣.

5- انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ٦١/٤ - ٦٢. وابن عبد البر، الاستدكار، المصدر السابق، ٤٨٣/٥. التتوي، المجموع شرح المهذب،

١١٣/٢. ابن قدامة المقدسي، الشرح الكبير، ٤٩٥/٨.

6- سورة النساء، الآية: ٢٤.

## شرح المسألة:

جاء عن سعيد بن المسيّب أنّه قال في تفسير الآية: <sup>(١)</sup> "هنّ ذوات الأزواج، فالمعنى حرّمت عليكم

المحصّنات بالفتح اللّاتي لهنّ أزواج ما لم يُطلّقوا أو يموتوا، ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>ط</sup> يعني السّبايا الّتي سُبّين ولهنّ أزواج في دار الحرب، فأنه يحلّ لملاكهنّ وطؤهنّ بعد الاستبراء، لأنّ بالسّي وتخالف الدّارين يرتفع النّكاح".

## مستنده في هذا التّفسير:

وقد استند على سبب نزول الآية عن أبي سعيّد الخدريّ؛ أنّ أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أصابوا سبّايا يوم أوطاس، لهنّ أزواج من أهل الشرك، فكأنّ أناساً من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كفّوا وتأنّثوا من غشيّاتهنّ قال: <sup>(٢)</sup> فنزلت هذه الآية في ذلك:

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>ط</sup> <sup>(٣)</sup>

وبما ورد عن حبر الأمة عبد الله بن عباس في تفسيره للآية حيث قال <sup>(٤)</sup>: "هنّ ذوات الأزواج خاصّة، أي هنّ محرّمات عليكم إلّا ما ملكت أيمانكم بالسّي من أرض الحرب، فإنّ تلك حلال وإن كان لها زوج، أي إنّ السّباء يقطع العصمة"

وقد وافق الأئمّة الأربعة على تفسيره هذا، كما ذكر ابن كثير عند ذكره لأقوال العلماء في

## المسألة. <sup>(٥)</sup>

يقول الشّافعي عند تفسيره للآية: <sup>(٦)</sup> " .. فبيّن أنّه إنّما قصد بالآية: ذوات الأزواج، ثم دلّ

الكتاب، وإجماع أهل العلم أنّ ذوات الأزواج من الحرائر والإماء، محرّمات على غير أزواجهنّ

1- اللّكوي، التّعليق الممجّد على الموطأ، المصدر السّابق، ٥٣١/٣

3- أحمد بن حنبل، أحمد بن محمّد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط- عادل مرشد، ط١، (بيروت: مؤسّسة الرّسالة،

١٤٢١-٢٠٠١م)، ٣٢٠/١٨. ١١٧٩٧. وقال الحديث صحيح.

3- سورة النّساء، الآية: ٢٤.

5- ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمّد سلامة، ط٢، (دار الطّيبة للنّشر والتّوزيع،

١٤٢٠-١٩٩٩م)، ٢٥٧/٢.

5- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢٥٧/٢.

1- الشّافعي، أبو عبد الله، محمّد بن إدريس بن العباس، تفسير الإمام الشّافعي، تحقيق: أحمد مصطفى الفرّان، ط١، (السّعودية: دار التّدويريّة،

١٤٢٧-٢٠٠٦م)، ٥٧٤/٢.

حتّى يفارقهنّ أزواجهنّ بموت، أو فرقة طلاق، أو فسخ نكاح، إلّا السّبايا فأنّهنّ مفارقات لهنّ  
بالكتاب والسّنة والإجماع".

فيستخلص من هذا، أنّ سعيد بن المسيّب كان مفسراً، ويستند في تفسيره على أقوال الصّحابة  
رضي الله عنهم. كما يستدل بهذا التّفسير أنّ ذوات الأزواج لا يجوز الزّواج بهنّ إلا بعد فراق  
أزواجهنّ سواء بالموت أو الطّلاق أو الفسخ.



الفصل الثالث: آرائه في الطّلاق، الإيلاء، التفريق بين الزوجين، العدة، الرّضاعة.

وتحتة ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: ذكر آرائه في الطّلاق والإيلاء.

المبحث الثّاني: أحكام التفريق بين الزوجين.

المبحث الثّالث: أحكام العدة والرّضاعة.

المبحث الأوّل: آرائه في الطّلاق والإيلاء.

و تحته خمسة مطالب:

المطلب الأوّل: الهزل في الطّلاق.

المطلب الثّاني: اعتبار قدر الطّلاق وعدده

المطلب الثّالث: قوله فيمن ملّك امرأته أمرها ولم تفارقها.

المطلب الرّابع: حكم طلاق السّكران.

المطلب الخامس: حكم من يُولي من امرأته ويمضي عليها أربعة أشهر.

المطلب الأوّل: الهزل في الطّلاق

ماورد عنه في المسألة:

يقول عبيد الله بن يحيى: <sup>(١)</sup> حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ:  
(ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهِنَّ لَعِبُ النِّكَاحِ، وَالطَّلَاقُ، وَالْعِتْقُ)

شرح المسألة: المقصود بهذا الأثر أن الهزل في الطلاق لا يمنع ترتب أثره عليه، فمن تكلم بشيء مما جاء ذكره في الحديث لزمه حكمه ، وقد سبق الحديث في حكم نكاح الهازل، ص ٢٣.  
وأما الطلاق، فقد اتفق أهل العلم على أن طلاق الهازل يقع، فإذا جرى صريح لفظ الطلاق على لسان العاقل البالغ لا ينفعه أن يقول: كنت فيه لاعباً أو هازلاً، لأنه لو قبل ذلك منه لتعطلت الأحكام. <sup>(٢)</sup>

ومستنده في هذه المسألة هو ما ثبت عن النبي - ﷺ - أنه قال: « ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ، النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ » <sup>(٣)</sup>.

وقد نقل الإجماع على هذه المسألة، يقول ابن المنذر: <sup>(٤)</sup> " أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن جد الطلاق وهزله سواء " فالمسألة إذاً من المسائل المجمع عليها.

## المطلب الثاني: اعتبار قدر الطلاق وعدده

### ما ورد عنه في المسألة

- 1- مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المصدر السابق، ٥٤٨/٢.
- 2- انظر: المبار كفوري: أبو العلاء، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحمدي. د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ٣٠٤/٤.
- 3- سبق تخرجه. انظر: ص ٢١.
- 4- أبو حفص، سراج الدين عمر بن علي بن عادل، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩/١٠، (١٩٩٨-٥١٤١٩م)، ١٣٩/١٠.

أَخْبَرَنَا أَبُو مُصْعَبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: <sup>(١)</sup> (الطَّلَاقُ لِلرِّجَالِ، وَالْعِدَّةُ لِلنِّسَاءِ)

**شرح المسألة:** هذه المسألة تأتي في اعتبار قدر الطلاق وعدده، لا الإيقاع، لأن ذلك مما لا يشكّل، فالمعنى إذا كان أحد الزوجين حراً والآخر رقيقاً، أن عدد الطلاق هل يعتبر بحال الرجل في الرّق والحرية أم بحال المرأة؟ <sup>(٢)</sup>

فمذهب سعيد يرى أن الطلاق معتبر بالرجال، أي: أن الزوج إذا كان حراً يملك على زوجته ثلاث تطليقات، سواء كانت الزوجة حرة أم أمة، وإذا كان عبداً فإنه يملك تطليقتين، سواء كانت الزوجة حرة أم أمة. <sup>(٣)</sup>

### مذاهب الأئمة في المسألة

يرى أبو حنيفة في المسألة: أن الطلاق معتبر بالنساء، فإذا كانت الزوجة حرة، ملك زوجها ثلاث تطليقات، سواء كان حراً أو عبداً، وإذا كانت أمة ملك زوجها تطليقتين، حراً أو عبداً. <sup>(٤)</sup>

واستدلّ بقوله - تعالى - : ﴿ **الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ** ﴾ <sup>(٥)</sup> ووجه الدلالة أن الله جعل حلّ المرأة يزول بالثلاث، من غير فصل بين ما إذا كانت تحت حرّ أو تحت عبد، فيجب العمل بإطلاقه. <sup>(٦)</sup> ثم في قوله: (( الطلاق بالرجال )) إصاق الاسم بالاسم، فيقتضي ملصقاً محذوفاً، والملصق المحذوف يحتمل أن يكون هو الإيقاع، ويحتمل أن يكون هو الاعتبار، فلا يكون حجة مع الاحتمال. <sup>(٧)</sup>

1- أنس بن مالك ، المصدر السابق، تحقيق: بشّار عواد معروف- محمود خليل، ٦٤٤/١.

2- الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المصدر السابق، ٩٧/٣.

3- انظر: هاشم جميل عبد الله، فقه الإمام سعيد بن المسيّب، المرجع السابق، ٢٩٣/٣.

4- انظر: السرخسي، المبسوط، المصدر السابق، ٦٨/٦.

5- سورة البقرة، الآية: ٢٢٩

6- انظر: الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المصدر السابق، ٩٧/٣.

7- الكاساني، المصدر نفسه.

وذهب المالكية إلى القول بأنّ الطّلاق للرّجال، والعدّة للنّساء، فوافقوا مذهب سعيد بن المسيّب.<sup>(١)</sup>  
ويقول العمراي من الشّافعيّة:<sup>(٢)</sup> "عدد الطّلاق معتبر بالرّجال دون النّساء، فيملك الحرّ ثلاث  
تطليقات، سواء كانت زوجته حرّة أو أمة، ولا يملك العبد إلّا تطليقتين سواء كانت زوجته حرّة  
أو أمة"

وقال ابن قدامة في المسألة<sup>(٣)</sup>: "لأنّ الطّلاق بالرّجال والعدّة بالنّساء، وجملة ذلك أنّ الطّلاق  
معتبر بالرّجال، فإن كان الزّوج حرّاً فطلاقه ثلاث، حرّة كانت الزّوجة أو أمة، وإن كان عبداً  
فطلاقه اثنتان، حرّة كانت زوجته أو أمة".

ودليلهم أنّ الله - ﷻ - خاطب الرّجال بالطلاق في كتابه العزيز فقال: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا

طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقْتُمُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾<sup>(٤)</sup>

فهذه الآية وغيرها تدلّ على أنّ الطّلاق معتبر بهم.

والذي يترجّح من هذين المذهبين، هو مذهب سعيد والجمهور، وذلك لأنّه الأنسب، حيث  
قابل الطّلاق بالعدّة على وجه يختصّ كلّ واحد منهما بجنس على حدة، ثم اعتبار العدّة بالنّساء من  
حيث القدر، فيجب أن يكون اعتبار الطّلاق بالرّجال من حيث القدر تحقيقاً للمقابلة.<sup>(٥)</sup>

### المطلب الثالث: قوله فيمن ملك امرأته أمرها ولم تفارقها.

- 1- أبي الوليد، محمّد بن أحمد بن رشد، المقدمات الممهّدة، ط١، (دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨-١٩٨٨م)، ١/٥١٨.
- 2- التّوي، المجموع شرح المهذب، المصدر السّابق، ١٧/٧١.
- 3- ابن قدامة، المغني، المصدر السّابق، ٧/٥٠٥.
- 4- سورة الطّلاق، الآية: ١.
- 5- محمّد أكمل الدّين بن محمود، العناية شرح الهداية، د.ط، (د.م)، ٣/٤٩٢.

## ما ورد عنه في المسألة:

يقول محمد بن الحسن: <sup>(١)</sup> أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، أَنَّهُ قَالَ: ( إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا فَلَمْ تُفَارِقْهُ وَقَرَّتْ عِنْدَهُ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَّلَاقٍ).

شرح المسألة: يأتي هذا الأثر لبيان أن مجرد تفويض الرجل الطلاق لزوجته لا يقع به طلاق، فلو قال لها: فوّضت إليك طلاق نفسك، أو أمرتك بيدك ناوياً بذلك تملكها الطلاق، فردت هذا التملك عليه لا يقع به شيء. <sup>(٢)</sup>

ومستنده في هذه المسألة؛ حديث اختيار أزواج النبي - ﷺ - له، كما ورد عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ((خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَاخْتَرْنَا، فَلَمْ يُعَدِّ ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئًا)) <sup>(٣)</sup>. ووجه ذلك من جهة المعنى أن من وكلّ على الطلاق فلم يوقعه الوكيل لم يلزمه الطلاق فكذلك هذا. <sup>(٤)</sup>

## أقوال الأئمة في المسألة

جاء في العناية أن من خير امرأته كان لها الخيار ما دامت في مجلسها ذلك ، فلو قالت: <sup>(٥)</sup> اخترتك من نفسي أو اخترت نفسي منك لا يقع شيء.

ويقول ابن رشد: <sup>(١)</sup> "ومذهب مالك أنه إذا ملكها فليس له أن يرجع، وحيل بينهما حتى تجيب" ويعني بهذا القول - والله أعلم - أنه توقف المرأة إما أن تطلق وإما أن تختار البقاء، ولعله

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: عبد الوهّاب عبد اللطيف، المصدر السابق، ١/١٩٢.

2- هاشم جميل عبد الله، فقه الإمام سعيد بن المسيّب، المرجع السابق، ٣/٢٩٩.

3- البخاري، صحيح البخاري، رقم: ٥٢٦٢، ٤٣/٧. ومسلم، صحيح مسلم، رقم: ١٤٧٧، ٢/١١٠٤.

4- الباجي، المنتقى شرح الموطأ، المصدر السابق، ٤/١٨.

5- انظر: محمد أكمل الدّين بن محمود، العناية شرح الهداية، المرجع السابق، ٤/٧٦.

المقصود من كلام مالك<sup>(2)</sup> "فالقضاء ما قضت". فيفهم أن المذهب يرى أنه إذا اختارت زوجها لا يقع بذلك الطلاق - والله أعلم -.

وقال النووي:<sup>(3)</sup> أنه يجوز للزوج أن يخير زوجته، فيقول لها اختاري أو أمرك بيدك، لقوله -

سبحانه وتعالى:- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمْتِعَنَّ وَأَسْرِحَنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾<sup>(4)</sup>.

فقد خير النبي - صلى الله عليه وسلم - نساءه فاخترنه، وعلى هذا فمن قال لزوجته اختاري، واختارت زوجها لم يقع عليها الطلاق

والحنابلة جعلوا التملك على ضربين؛ إما صريحاً كطلقي نفسك، أو كناية، كقوله: أمرُك بيدك، فالمرأة إذا اختارت النكاح لم يقع بها الطلاق.<sup>(5)</sup>

واستدلوا بما ورد عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: لَمَّا أُمِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي، فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ»<sup>(6)</sup>.

فالخلاصة أن الأئمة الأربعة اتفقوا مع سعيد بن المسيب، في أن من ملكها زوجها أمرها فاختارت الزوج، فلا يعد ذلك طلاقاً.

## طلب الرابع: حكم طلاق السكران.

1- انظر: محمد بن يوسف بن أبي القاسم، التاج والإكليل لمختصر خليل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م)، ٥/٥٩٣.

2- مالك بن أنس، المدونة الكبرى، المصدر السابق، ٢/٢٨٢.

3- النووي، المجموع شرح المهذب، المصدر السابق، ١٧/١٠٩-١١٠.

4- سورة الأحزاب، الآية: ٢٣.

5- انظر: أبو محمد، الكافي في فقه الإمام أحمد، المصدر السابق، ٣/١٢٠. وابن قدامة، الشرح الكبير على متن المقنع، المصدر السابق، ٨/٣١٣.

6- أخرجه البخاري، صحيح البخاري، ٦/١١٧. رقم: ٢٤٦٨.

## ما ورد عنه في المسألة

أخبرنا أبو مصعب، قال حَدَّثَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُئِلَا عَنْ طَلَّاقِ السَّكَرَانِ؟ فَقَالَا: <sup>(١)</sup> (إِذَا طَلَّقَ السَّكَرَانُ جَازَ طَلَّاقُهُ، وَإِنْ قَتَلَ، قُتِلَ)

## شرح المسألة

الجملة الأولى من هذا الأثر في حكم طلاق السَّكَرَانِ، فمذهب سعيد بن المسيَّب يرى أن السَّكَرَانِ المتعدِّي بسكره يقع طلاقه. ورد عنه هذا المعنى بعبارة: <sup>(٢)</sup> (يجوز طلاق السَّكَرَانِ) ومستنده ما ورد عن علي رضي الله عنه: ((كُلُّ الطَّلَاقِ جَائِزٌ إِلَّا طَلَّاقُ الْمَعْتُوهِ)) <sup>(٣)</sup> والمعتوه: من كان قليل الفهم، محتلط الكلام، فاسد التدبير، ضعيف الرأي، ناقص العقل. <sup>(٤)</sup> ووجه آخر "أنَّ السَّكَرَانِ عَاصٍ بِفَعْلِهِ، لَمْ يَزَلْ عَنْهُ الْخَطَابُ بِذَلِكَ وَلَا الْإِثْمُ، لِأَنَّهُ يُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَقُوعِهِ فِي السَّكَرِ أَوْ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ مُؤَاخَذٌ بِأَقْوَالِهِ مَعَاقِبَ بَجْنَانِيَّتِهِ". <sup>(٥)</sup>

## أقوال الأئمة في المسألة وأدلتهم:

فالأحناف في المشهور عنهم: <sup>(٦)</sup> أن من تناول ما يزيل عقله عمداً أن يقع طلاقه، وقد اتفق مشايخ الحنفية بوقوع طلاق من زال عقله بأكل الحشيش، لفتواهم بجرمته اتفاقاً من متأخريهم.

وقال الصَّوَّاي في ثبوت طلاق السَّكَرَانِ: <sup>(٧)</sup> "وَلَوْ سَكِرَ الْمُكَلَّفُ سُكْرًا (حَرَامًا) كَمَا لَوْ شَرِبَ خَمْرًا عَمْدًا مُخْتَارًا فَيَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ مَيِّزًا أَوْ لَمْ يُمَيِّزْ، لِأَنَّهُ أَدْخَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ" فيرى ما دام أنه من تعمّد السَّكَرِ فيلزم عليه طلاقه.

1- مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، تحقيق: بشَّار عواد معروف- محمود خليل، ٢/٢٥٢. رقم: ٢٣٣٠.

2- الزُّرْقَانِي، الموطأ هامش الزُّرْقَانِي، ٣/٢٠٩.

3- البيهقي، السنن الصغير، ٣/١٢٤. وقال هذا هو الصحيح موقوف ولم يصح مرفوعاً. و"قال العيني ذكره (بخاري) بصيغة الجرم لأنه ثابت ووصله البغوي في الجعديات انتهى. انظر: المبار كفوري، المصدر السابق، ٤/٣١١.

4- زين الدِّين، محمَّد بن تاج العارفين بن علي، التوقيف على مهمات التعاريف، ط ١، (القاهرة: عالم الكتب، ١٠٤١٠-١٩٩٠م)، ١/٣٠٩.

5- انظر: المبار كفوري، المصدر السابق، ٤/٣١٢.

6- ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، المصدر السابق، ٨/١٧٩.

7- الصَّوَّاي، حاشية الصَّوَّاي على الشرح الصغير، المصدر السابق، ٢/٥٤٣.



وقد سئل مالك فقيل له: <sup>(١)</sup> "أيجوز طلاق السكران؟ قال نعم ، طلاق السكران جائز"

قال النووي في حكم طلاق السكران: <sup>(٢)</sup> "وعن الشافعي قولان، المصحح منهما وقوعه" وقد صرح به الشافعي بقوله: <sup>(٣)</sup> "ويجوز طلاق السكران، ومن لم يُجزِ طلاقه فالمرأة امرأته حتى يموت أو يصير إلى أن يجوز طلاقه"

فهذه النصوص وغيرها تشير إلى أن المعتمد عند الشافعية، هو القول بوقوع طلاق السكران.

وأما الحنابلة فقد ورد عن الإمام أحمد قولان في المسألة، قول كالجهور؛ وهو وقوع طلاق السكران، مستدلاً على ذلك بما ورد عن علي - رضي الله عنه - : ((كَلَّ الطَّلَاقُ جَائِزٌ إِلَّا طَلَّاقُ الْمُعْتَوَى)) <sup>(٤)</sup>.

والقول الثاني: <sup>(٥)</sup> هو عدم وقوع طلاقه، "لأنه زائل العقل، أشبه المجنون والنائم، ولأنه مفقود الإرادة، أشبه المكره، ولأن العقل شرط للتكليف؛ إذ هو عبارة عن الخطاب بأمر أو نهي، ولا يتوجه ذلك إلى من لا يفهمه..."

واستدلوا في ذلك بقصة ما عر حين قال رسول الله - ﷺ - : «أَشْرَبَ خَمْرًا؟» <sup>(٦)</sup> فقالوا: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَصِدَ إِسْقَاطِ إِقْرَارِهِ بِالسُّكْرِ كَمَا قَصِدَ إِسْقَاطِ إِقْرَارِهِ بِالْجُنُونِ. وأجيب بأن هذا كان في حد من حدود الله، التي تدرأ بالشبهة والطلاق ليس كذلك <sup>(٧)</sup>.

ويترجح عند الباحث مذهب الجمهور الذي يوافق مذهب سعيد بن المسيب، لصحة الأثر الوارد عن علي - رضي الله عنه - (كلّ الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه)، ولأن الصحابة أوقعوا عليه الطلاق كما ذلك عن عمر، وكذلك أجاز معاوية طلاق السكران.

1- مالك بن أنس، المدونة الكبرى، المصدر السابق، ٧٩/٢.

2- النووي، المجموع شرح المهذب، المصدر السابق، ٦٣/١٧.

3- الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس، الأم للشافعي، د.ط، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ٢٣٥/٥.

4- البيهقي، السنن الصغير، سبق تخريجه. ص ٤٧.

5- ابن قدامة، المغني، المصدر السابق، ٣٧٩/٧.

6- مسلم، صحيح مسلم، المصدر السابق، ١٣٢٢/٣.

7- هاشم جميل عبد الله، المرجع السابق، فقه الإمام سعيد بن المسيب، ٣/ ٣٤١.

ولكن الذي زال عقله بغير سكر فلا يقع طلاقه مثل المجنون أو المغمى عليه.<sup>(1)</sup>

المطلب الخامس: حكم من يُولي من امرأته ويمضي عليها أربعة أشهر.

---

1- انظر: ابن قدامة، المغني، ٢٥٤/٨.

ما ورد عنه في المسألة:

أَخْبَرَنَا أَبُو مُصْعَبٍ، قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَا يَقُولَانِ: <sup>(١)</sup> فِي الرَّجُلِ يُؤَلِّي مِنْ امْرَأَتِهِ أَتَهَا إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ فَهِيَ تَطْلِقُهُ، وَلِزَوْجِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ

و عند الشيباني: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: <sup>(٢)</sup> (إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ فَاءَ قَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَهِيَ امْرَأَتُهُ لَمْ يَذْهَبْ مِنْ طَلَاقِهَا شَيْءٌ، فَإِنْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ قَبْلَ أَنْ يَفِيءَ، فَهِيَ تَطْلِقُهُ وَهُوَ أَمْلَكُ بِالرَّجْعَةِ مَا لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتْهَا).

### شرح المسألة

جاءت هذه المسألة في الأثر المترتب على المولي بعد مضي أربعة أشهر، حيث يرى مذهب سعيد ابن المسيب أنه إذا مضت الأربعة الأشهر ولم يفئ تقع ترقية رجعية. <sup>(٣)</sup>

ومستنده أنه شبه الإيلاء بالطلاق الرجعي، وشبه المدة بالعدة، وقد جاء ذلك عن ابن عباس. <sup>(٤)</sup>

قال الله تعالى: ﴿وَلِنْ عَزْمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ <sup>(٥)</sup> أي: طلقوا ولم يفئوا بالوطء، فإن الله سميع بما يقوله عليم بما يفعله. <sup>(٦)</sup>

### مذاهب الأئمة وأدلتهم

- 1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: بشرار عواد معروف- محمود خليل، ١/٦٠٩. ١٥٨٠.
- 2- أنس بن مالك، المصدر نفسه، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ١/١٩٥. ٥٧٩.
- 3- الزرقاني، شرح الزرقاني، ٣/٢٦٤.
- 4- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ٣/١١٨.
- 5- سورة البقرة، الآية: ٢٢٧.
- 6- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، الوجيز في تفسير كتاب العزيز، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط ١، (دمشق- بيروت: دار القلم، الدار الشامية، ١٤١٥هـ)، ١/١٦٩.

الحنفية يرون: (١) أنه إذا حلف الزوج- بأن قال لامرأته الحرّة، والله لا أقربك أربعة أشهر- ثم مضت المدّة ولم يقربها أنّه يقع طلاقه بائنة، لأنّ الإيلاء في الشرع جعل تعليق الطلاق بشرط عدم الفيء إليها في أربعة أشهر.

أمّا الأئمة الثلاث فأنّهم ذهبوا إلى أنّه لا يقع الطلاق بمضيّ المدّة؛ وإنّما يرفع الأمر عند مضيّها إلى القاضي، فيأمره بالفيء أو الطلاق.

وقد نقل عن مالك في المشهور عنه: (٢) أنّه لا يقع عليه طلاق وإن مرّت له سنة حتى يوقف، فإنّما فاء وإمّا طلق.

ويقول الشافعي في مسألة إيلاء الكتابيّة ما نصّه: (٣) "..... حكمت عليه حكمي على المسلمين، فألزمته الطلاق وفيتته الإيلاء فإن فاء، وإلّا أخذته بأن يطلق" فمذهبه أيضاً كمذهب مالك في أنّ الطلاق لا يقع بمضيّ المدّة.

واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٤) فقالوا: وهذا يقتضي وقوع الطلاق على وجه يُسمع، وهو وقوعه باللفظ لا انقضاء المدّة.

وأيضاً في قوله - سبحانه و تعالى-: ﴿فَإِنْ فَاءٌ وَإِنْ فَاءٌ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٥) فإنّ الفاء ظاهرة في معنى التعقيب، فدلّ ذلك على أنّ الفيئة بعد المدّة (٦).

وقد ورد عن الإمام أحمد أنّه لا طلاق بعد مضيّ الشهور وإن طال حتّى يوقف، لأنّ الآية ذكرت الفيء وعزم الطلاق، ولا بدّ فيهما من الزوج" (٧).

والرّاجح في المسألة هو ما ذهب إليه الجمهور في أنّه لا يقع الطلاق بمضيّ المدّة؛ وإنّما يرفع الأمر عند مضيّها إلى القاضي، فيأمره بالفيء أو الطلاق، لأنّه ظاهر الآية، و يؤيّد ذلك ما ثبت

1- الكاساني، المصدر السابق، ١٣٢/٣.

2- انظر: أبي الوليد، محمّد بن أحمد بن رشد، المقدمات المهمّات، ط١، (دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨-١٩٨٨م)، ١/٦١٥.

3- الشافعي، الأم للشافعي، ٢٩٥/٥.

4- سورة البقرة، الآية: ٢٢٧.

5- سورة البقرة، الآية: ٢٢٦.

6- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ١١٨/٣.

7- انظر: أبي عبد الله، أحمد بن محمّد بن حنبل، مسائل الإمام أحمد رواية ابن أبي الفضل، د.ط، (المند: الدار العلميّة، د.ت)، ١٨١/٢-١٨٢.

عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قوله: <sup>(١)</sup> ((إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ حَتَّى يُطَلَّقَ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلَّقَ)). ولأنَّ من مقاصد الشرع الحفاظ على فرص للرجعة بين الزوجين، واعتبار مضيَّ المدَّة طلاقاً، يقلل هذه الفرص.

---

1- البخاري، صحيح البخاري، باب قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ البقرة (٢٢٦)، ٥٠/٧. رقم: ٥٢٩٠.

المبحث الثاني: أحكام التفريق بين الزوجين. و تحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قوله فيمن تزوّج امرأة وبه جنون أو ضرر.

المطلب الثاني: قوله في المعسر بنفقة زوجته.

المطلب الثالث: قوله فيمن تزوّج امرأة فلم يستطع أن يمسه.

المطلب الأول: قوله فيمن تزوّج امرأة وبه جنون أو ضرر.

## ما ورد عنه في المسألة

يقول عبيد الله بن يحيى: <sup>(١)</sup> وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: (أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَبِهِ جُنُونٌ أَوْ ضَرَرٌ، فَأَتَاهَا تُخَيَّرُ فَإِنْ شَاءَتْ قَرَّتْ، وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْ)

## شرح المسألة

ذكر مالك: <sup>(٢)</sup> أَنَّ الضَّرَرَ الَّذِي يَعْنِيهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ هُنَا، هُوَ الضَّرَرُ الَّذِي تُرَدُّ الْمَرْأَةُ مِنْهَا، وَهِيَ الْعُيُوبُ الْأَرْبَعَةُ: الْجُنُونُ، الْجَذَامُ <sup>(٣)</sup>، وَالْبَرَصُ <sup>(٤)</sup>، وَالذَّاءُ فِي الْفَرْجِ

يقول الصَّوَّاي مَا نَصَّه: <sup>(٥)</sup> "وَلَهَا فَقَطْ رَدٌّ لَجَذَامِ بَيْنَ، وَبَرَصٍ مُضَرٍّ، وَجُنُونٍ حَدَثَتْ" يَقْصِدُ بِذَلِكَ أَنَّ لِلزَّوْجَةِ حَقَّ الْخِيَارِ لِهَذِهِ الْعُيُوبِ .

وَقَالَ التَّنَوِّي مَبِينًا عَلَّةَ الْفَسْخِ لِلْعُيُوبِ الْمَذْكُورَةِ: <sup>(٦)</sup> ".....وَلَأَنَّ الْجُنُونَ مِنْهُمَا يَخَافُ مِنْهُ عَلَى الْآخَرِ وَعَلَى الْوَلَدِ،... وَالْجَذَامُ وَالْبَرَصُ تَعَاْفُ النَّفُوسَ مِنْ مَبَاشَرَتِهَا"

و ذَكَرَ الْحَنَابِلَةُ فِي الْعُيُوبِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، الَّتِي تَثْبِتُ لِهَمَا حَقَّ الْخِيَارِ، الْجُنُونَ مَطْبَقًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَطْبَقٍ، وَالْجَذَامُ وَالْبَرَصُ.

فَقَالُوا: <sup>(٧)</sup> فَمَنْ وَجَدَ بِصَاحِبِهِ عَيْبًا مِنْهَا فَلَهُ الْخِيَارُ فِي فَسْخِ النِّكَاحِ. فَالْأئِمَّةُ الثَّلَاثُ؛ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، اتَّفَقُوا مَعَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٥٦٣/٢. ١١٧٣.

2- أنس بن مالك، المدونة الكبرى، ٦٥/٢.

3- هو داء معروف تنهافت منه الأطراف وتتناثر منه اللحم، معجم المقاييس، (ج ذ م)، ص ٢٠٨.

4- هو داء يقع في ظهر الجلد ويذهب دمويته. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفرقي، لسان العرب، ط ١، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ٣٧٤.

5- الصَّوَّاي، حاشية الصَّوَّاي، باب تعجيل فسخ النكاح بالعيوب للتداوي، ٤٧١/٢.

6- التَّنَوِّي، المجموع شرح المهذب، المصدر السابق، ١٦ / ٢٦٩.

7- انظر: ابن قدامة، المصدر السابق، الكافي في فقه الإمام أحمد، ٤٢/٣.

وخالفهم أبو حنيفة، إذ يرى أن لا خيار للزوجة إذا كان بالزوج جنون أو برص أو جذام، واستدل بأن الأصل عدم الخيار، لما فيه من إبطال حق الزوج، وإثما يثبت في الحب<sup>(١)</sup> والعنة<sup>(٢)</sup>، لأنهما يخلان بمقصود التكاح<sup>(٣)</sup>.

والراجح في المسألة هو القول بالخيار إذا تحقق في هذا الضرر إحدى أمور ثلاثة؛ وهي الأذى وعدم إمكانية الشفاء، وعدم الأمن من العدوى. فإذا كان هذا الضرر غير مؤذ لقلته أو لخفائه، وكان محتمل الشفاء، وأمين أن تحصل به العدوى، فلا يستحق أحد الزوجين الفسخ، بخلاف غياب أحد هذه الاعتبارات، لأن القاعدة تقول الضرر يزال. بهذا نجمع بين هذه الأقوال.

- 
- 1- وتعني كلمة الحب لغة: القطع، والمحبوب المقطوع الذكر، والمحبوب عند الفقهاء: هو مقطوع الذكر والخصيتين، وقيل: هو مقطوع جميع الذكر، أو الذي بقي من ذكره مالا يمكن الجماع به. انظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، فصل الجيم، ٦٥/١. وانظر: سعد أبو حبيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، ط ٢، (دار الفكر دمشق سورية، ١٤٠٨-١٩٨٨ م). ٥٧/١.
  - 2- يقال في اللغة: عنن عن امرأته وأعن وعنن: حكم القاضي عليه بذلك، أو منع عنها بسحر. والعين كسكين، الذي لا يأتي النساء عجزاً أو لا يريدهن، والاسم: العنانة والتعنين والعينية، والعنة عند الفقهاء: عجز يصيب الرجل فلا يقدر على الجماع. فيروز أبادي، القاموس المحيط، ١٢١٦/١. و سعد أبو حبيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، ٢٦٣/١.
  - 3- محمد أكمل الدين بن محمود، العناية شرح الهداية، ٣٠٥/٤.



## المطلب الثاني: قوله في المعسر بنفقة زوجته.

### ما ورد عنه في المسألة

يقول عبيد الله بن يحيى: <sup>(١)</sup> حدثني عن مالكٍ أنه بلغه، أن سعيدَ بن المسيَّبِ كان يقول: (إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّجُلُ مَا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا)

### شرح المسألة

قوله: إذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته فرّق بينهما يقتضي أن لها نفقة لازمة له تقابل استحقاؤه لاستدامة نكاحها، والأصل في ذلك قوله عليه السلام: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ <sup>(٢)</sup> ومن جهة المعنى، أن النفقة في مقابلة استدامة الاستمتاع ولا خلاف في ذلك. <sup>(٣)</sup> فإذا أعسر الزوج عن الإنفاق على زوجته فإذا لم تشأ الصبر عليه، فإن لها أن ترفع أمرها إلى السلطان فيضرب له أجلاً، فإذا مضى الأجل ولم يستطع الإنفاق فرّق بينهما، وتحديد الأجل موكول إلى اجتهاد السلطان <sup>(٤)</sup>.

مستنده في هذه المسألة هو ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم: فأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا؛ فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا <sup>(٥)</sup> فوجه الدلالة أن عمر - رضي الله عنه - أمر بذلك وقد انتشر أمره بين الصحابة فلم ينقل عن أحد منهم ما يخالفه. <sup>(٦)</sup>

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٥٨٨/٢، ١٢٢٤.

2- سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

3- الباجي، المصدر السابق، المنتقى شرح موطأ مالك، ١٢٦/٤.

4- هاشم جميل عبد الله، المرجع السابق، فقه الإمام سعيد بن المسيَّب، ٢٣٥/٣.

5- البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، ط٣، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٤-٢٠٠٣م)، ٥٩٩/١، ١٥٧٠٦.

6- انظر: هاشم جميل عبد الله، المرجع السابق، ٢٣٨/٣.

## أقوال الأئمة وأدلتهم

وقد اختلف الأئمة في مسألة إعسار الزوج ، هل للزوجة الحق في طلب التفريق لعجزه عن الإنفاق أم لا؟

الحنفية: قالوا بعدم ثبوت حق الفسخ للزوجة وإنما تصبر. يقول السرخسي: (١) " ألا ترى أنه لو أعسر الزوج أو انتفى نسبه لا يثبت الخيار؟ فدلّ هذا على أنه المفتى به في المذهب.

ويقول ابن عابدين ما نصّه: (٢) " ولا يفرّق بينهما بعجزه عنها بأنواعها الثلاثة". يعنى هذا القول: أنه لا يفسخ التّكاح بإعسار الزوج عن النفقة بجميع أنواعها؛ من مأكول وملبوس ومسكن.

واستدلّوا بقوله - ﷺ - : ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ

لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (٣). فدلت الآية على أنه إذا أعسر الزوج ولم يجد سبباً يتمكّن به من تحصيل النفقة، فلا تكليف عليه.

والجمهور ذهبوا إلى أن المرأة مخيرة بين الصبر عليه وبين فراقه، وأن للقاضي أن يفرّق بينهما لهذا العجز والإعسار. يقول مالك في هذا الصّدّد: (٤) " على ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا" أي: أن للمرأة الخيار بين الصبر والفراق.

وقال النووي: (٥) "إذا أعسر الزوج بنفقة المعسر، فلها أن تفسخ التّكاح" لأنها إذا فسخت بالجبّ والعنة، فبالعجز عن النفقة أولى، لأنّ البدن لا يقوم بدونها بخلاف الوطاء (٦).

1- السرخسي، المصدر السابق، المبسوط، ١٨١/٥.

2- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، ردّ المحتار على الدر المختار، ط٢، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ)، ٥٩٠/٣.

3- سورة الطلاق، الآية: ٧.

4- الزرقاني، الموطأ هامش الزرقاني، ٢١٩/٣.

5- النووي، المجموع شرح المهذب، ٢٦٧/١٨.

6- انظر: الشربيني، معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ٤٤٢/٣.

وقال الحنابلة: (١) "إذا أعسر الزوج بنفقة المعسر فلها فسخ النكاح، لقوله - ﷺ -:

﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾ (٢) فقالوا "وهنا تعذر الإمساك بالمعروف، فتعيّن

التسريح بإحسان".

واستدلّوا على ذلك بأدلة منها قوله ﷺ: ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضَرَارًا لِنَعْنَدُوا﴾ (٣). وجه الدلالة من الآية هو أن الإمساك - وهو عدم تسريحها - مع القدرة على النفقة فيه إضرار بالزوجة. وإن كانت الآية نزلت فيمن كان يطلق، ولكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وقد اعترض الجمهور بأنه لم يكلف بالنفقة عند الإعسار، وإنما أثبت للزوجة حق طلب الفسخ؛ لتكسب بنفسها أو تتزوج من يعولها. (٤)

وقالوا أيضاً: إن التفريق فيه ضرر يلحق الزوج ولا يمكن تداركه أو علاجه، بينما ضرر الزوجة يمكن تداركه، والقاعدة المقررة في حال تعارض ضررين أن يرتكب أخفهما.

والباحث يرى أن الراجح في هذه المسألة، هو عدم التعجيل بالتفريق، بل تعطى الفرصة الكافية للزوج للتخلص من إعساره، فإن لم يتخلص، استحققت الزوجة حق التفريق، بشرط أن يكون إعساره عن الحاجيات الضرورية للإنسان ما عدا الكماليات. - والحمد لله - نرى الآن أن الكثيرات من الزوجات يتنازلن عن بعض حقوقهنّ، تعاوناً مع أزواجهنّ، وحفاظاً للبقاء معهم في حالات الإعسار، وفي ذلك خير كثير، وزواج المسيار (٥) خير مثال على ذلك.

1- ابن قدامة: أبو محمد، الكافي في فقه الإمام أحمد، ٢٣٥/٣.

2- سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

3- سورة البقرة، الآية: ٢٣١.

4- انظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبايطي، د.ط، (مصر: دار الحديث، د.ت)، ٢٧٦/٦.

5- هو زواج تسقط فيه الزوجة بعض حقوقها برضاها، كالنفقة والمبيت، فإذا تم شروط العقد وأعلن النكاح فإنه جائز. محمد بن إبراهيم بن عبد

الله، موسوعة الفقه الإسلامي، ط ١، ٥٥/٤. ومجلة البحوث الإسلامية، ٨٣/٦٢.

## المطلب الثالث: قوله فيمن تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسه.

### ما ورد عنه في المسألة

يقول عبيد الله بن يحيى: <sup>(١)</sup> حدثني يحيى، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: <sup>(٢)</sup> (من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسه، فإنه يضرب له أجل سنة، فإن مسها وإلا فرّق بينهما)

شرح المسألة قوله "فلم يستطع أن يمسه" أي يجامعها لمانع به بأن يكون عيناً، فإنه يضرب له، أي يعين له، "أجل سنة" أي سنة قمرية على الأصح، أما إذا كان محبوباً فإنه يفرّق بطلبها إذ لا فائدة في تأجيله، "فإن مسها" أي جامعها ولو مرة فيها، "وإلا فرّق بينهما" أي القاضي إن طلبته، وتبين بطلقة. <sup>(٣)</sup> فمذهب سعيد بن المسيب يرى أن العين يؤجل سنة، فإذا انقضت ولم يصب زوجته فرّق بينهما إن شاءت. <sup>(٤)</sup> وأما الذي قد مسّ امرأته من قبل، ثم اعترض عنها فقد قال مالك: <sup>(٥)</sup> "فإني لم أسمع أنه يضرب له أجل، ولا يفرّق بينهما".

ومستنده فيها ما ورد عن الشعبي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كتب إلى شريح، أن يؤجل العنين سنة من يوم يرفع إليه، فإن استطاعها وإلا فخيرها، فإن شاءت أقامت وإن شاءت فارقت. <sup>(٦)</sup>

و قد اتفق الأئمة الأربعة معه في هذه المسألة. <sup>(٧)</sup>

- 1- مالك بن أنس، المصدر السابق، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٢١٦. ٥٨٥/٢.
- 2- مالك بن أنس، المصدر السابق، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٢١٦. ٥٨٥/٢.
- 3- اللكنوي، التعليق المجد لموطأ الإمام محمد، المصدر السابق، ٤٧٣/٢.
- 4- هاشم جميل عبد الله، فقه الإمام سعيد بن المسيب، المرجع السابق، ٢٣٤/٣.
- 5- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: بشّار عواد معروف - محمود خليل، ٦٤٨/١.
- 6- أبو بكر عبد الله محمد، مصنف، تحقيق: محمد عوامة، د. ط، (الدار السلفية الهندية القديمة، د. ت)، ٢٠٦/٤. ١٦٧٥٣.
- 7- انظر: السرخسي، المبسوط، ١٠٠/٥. أنس بن مالك، المدونة، ١٨٤/٢. الشافعي، الأم، ٤٢/٥. ابن قدامة، المغني، ١٩٩/٦.

المبحث الثالث: أحكام العدة والرّضاعة. وتحتة ستة مطالب:

المطلب الأوّل: قوله في عدّة المختلعة.

المطلب الثّاني: في الأمة المتوفّي عنها زوجها.

المطلب الثّالث: عدّة المستحاضة

المطلب الرابع: متى تبين المعتدة بالأقراء .

المطلب الخامس: في سكنى المعتدّة

المطلب السادس: قوله في مقدار الرّضاعة.

## المطلب الأول: قوله في عدة المختلعة.

### ما ورد عنه في المسألة

يقول عبيد الله بن يحيى: <sup>(١)</sup> حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ وَأَبْنَ شِهَابٍ كَانُوا يَقُولُونَ: (عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ مِثْلُ عِدَّةِ الْمُطَلَّغَةِ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ)

شرح المسألة هذه المسألة بين فيها سعيد بن المسيب مذهبه في مقدار عدة ذوات الحيض من طلاق أو خلع، فذكر أنها ثلاثة قروء، وهذا إن لم تكن حاملا، لأن الخلع طلاق فدخل في الآية، <sup>(٢)</sup>.

وهي قوله - ﷺ - ﴿وَالْمُطَلَّغَاتُ يَرْتَبِنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ <sup>(٣)</sup>

وجاء في العناية: <sup>(٤)</sup> "والفرقة إذا كانت بغير طلاق فهي في معنى الطلاق؛ لأن العدة وجبت

للتعرف عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح، وهذا يتحقق فيها"

وجاء في الكافي قوله: <sup>(٥)</sup> "عدة المختلعة والملاعنة والمرتدة وامرأة المرتد، وكل من يلحقها طلاق

أو فسخ نكاح كعدة المطلقة سواء"

ورد عن الشافعي في هذه المسألة قولان، قول: <sup>(٦)</sup> "إن المختلعة مطلقة فعدتها عدتها، ولها

السكنى...." وقول: "إن عدة المختلعة حيضة واحدة". <sup>(٧)</sup>

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٥٧٨/٢. ١١٧٦.

2- انظر: الزرقاني، شرح الزرقاني، المصدر السابق، ٢١٨/٣.

3- سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

4- محمد أكمل الدين بن محمود، العناية شرح الهداية، المصدر السابق، ٣٠٨/٤.

5- ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، تحقيق: محمد محمد أحمد، ط ٢، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠٠هـ)، ٦٢١/٢.

6- الشافعي، الأم للشافعي، المصدر السابق، ٢١٣/٥.

7- الشافعي، الأم، ٣٢/٧.

وللحنابلة في المسألة قولان أيضاً، قول: أن عدة المختلعة كعدة المطلقة، قال ابن قدامة:<sup>(1)</sup>  
"وكل فرقة بين زوجين فعدتها عدة الطلاق، سواء كانت بخلع، أو لعان، أو رضاع، أو فسخ  
بعيب، أو إيسار..."

وقول آخر وهو المشهور والصحيح من المذهب، أن الخلع فسخ، فتكون عدتها حيضة.<sup>(2)</sup>  
فالخلاصة أن الإمامين أبا حنيفة ومالك اتفقا مع سعيد بن المسيب في عدة المختلعة أنها كعدة  
المطلقة، إن كانت ممن تحيض بثلاثة قروء. وكذلك الشافعي وأحمد في إحدى روايتهما. وفي رواية  
أخرى لهما - الشافعي وأحمد - أن عدتها حيضة.

استدل القائلون بأن الخلع فسخ بتأويل ابن عباس رضي الله عنه لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ  
بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ... فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ  
﴿<sup>(3)</sup> فلو كان الخلع طلاقاً لكان الطلاق أربعاً.﴾<sup>(4)</sup>

وبما ورد أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنه: «أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّتَهَا حَيْضَةً». <sup>(5)</sup>

ويرجح الباحث مذهب القائلين بأن المعتدة تعدد بحيضة واحدة، لقوة أدلتهم، لأن الحديث الذي  
استدلوا به أدلّ شيء على أن الخلع فسخ. وقد قال بذلك عثمان بن عفان وابن عباس وغيرهما.

1- ابن قدامة، المغني لابن قدامة، المصدر السابق، ٩٧/٨.

2- مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه ١٦٠٣/٤

3- سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

4- مسائل الإمام أحمد، ١٦٠٣/٤.

5- أخرجه أبو داود، في سننه، باب الخلع، رقم: ٢٢٢٩. ٢٦٩/٢. وصححه الألباني.

## المطلب الثاني: قوله في عدّة الأمة المتوفى عنها زوجها.

### ما ورد عنه في المسألة

يقول عبيد الله بن يحيى: <sup>(١)</sup> حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ كَانَا يَقُولَانِ: (عِدَّةُ الْأُمَّةِ إِذَا هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا شَهْرَانِ وَخَمْسُ لَيَالٍ)

شرح المسألة يقول الباجي: <sup>(٢)</sup> "قوله عدّة الأمة يتوفى عنها زوجها شهران وخمس ليال على ما تقدّم؛ لأنّ عدّتها نصف عدّة الحرّة، وعدّة الحرّة أربعة أشهر وعشر، ولا نعلم في ذلك خلافاً وعليه الإجماع - والله أعلم -.

ومستنده في هذه المسألة هو اتفاق الصحابة على أنّ عدّة الأمة المطلقة نصف عدّة الحرّة، فكذاك عدّة الوفاة. <sup>(٣)</sup>

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٥٩٣/٢ . ١٢٣٧ .

2- الباجي، المنتقى شرح الموطأ، المصدر السابق، ١٤١/٤ .

3- انظر: ابن قدامة، المغني لابن قدامة، ١٠٦/٩ .



## المطلب الثالث: عدة المستحاضة

ما ورد عنه في المسألة

يقول عبيد الله بن يحيى: <sup>(١)</sup> حدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أنه قال: (عدة المستحاضة سنة)

شرح المسألة يرى سعيد بن المسيب أن عدة المستحاضة سنة، تسعة أشهر لاستبراء الرحم، وثلاثة أشهر عدة، ولم يفرق في هذه الرواية بين المميّزة وغيرها <sup>(٢)</sup>.

وقال الزرقاني في شرح هذه المسألة: <sup>(٣)</sup> "وذلك إذا لم تميّز بين الدمين، فإن ميّزت فعدتها بالأقراء"

## مذاهب الأئمة الأربعة وأدلتهم

مذهب أبي حنيفة أن عدة المستحاضة الناسية لوقتها والابتداء المستحاضة، ثلاثة أشهر. <sup>(٤)</sup>

وذهب مالك إلى أن غير المميّزة بين دم الحيض والاستحاضة كالمرتابة تمكث سنة كاملة، لأن تسعة أشهر هو مدة الحمل غالباً، وثلاثة أشهر عدة. أما المميّزة فتعدّ بالأقراء. <sup>(٥)</sup>

والشافعي يرى أن المميّزة تعدّ بالأقراء، وغير المميّزة عدتها ثلاثة أشهر. <sup>(٦)</sup>

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٥٨٣/٢.

2- انظر: هاشم جميل عبد الله، فقه الإمام سعيد بن المسيب، المرجع السابق، ٣٨٩/٣.

3- الزرقاني، شرح الزرقاني، المصدر السابق، ٢٧٣/٣.

4- انظر: ابن نجيم، زين الدين الحنفية، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، د. ط، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ١٤١ / ٤

5- انظر: أحمد بن غانم، الفوكة الدواني، ١٠٥٧/٣.

6- انظر: أحمد سلامة، حاشيتا قيلولوي وعميرة، ٤٢/٤.

ولأحمد روايتان في المسألة؛ الأولى تقول: <sup>(١)</sup> إنَّ المميّزة تعتدّ بالأقراء، وغير المميّزة عدّها ثلاثة أشهر.

لأنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر حمّنة بنت جحش أن تجلس في كلّ شهر ستة أيّام أو سبعة، فجعل لها حيضة في كلّ شهر ترك فيها الصلّاة والصيام، ويثبت فيها سائر أحكام الحيض، فيجب أن تنقضي به العدة؛ لأنّ ذلك من أحكام الحيض.

والرواية الثّانية تقول: <sup>(٢)</sup> إنّها تعتدّ سنة بمترلة من رفعت حيضتها لا تدري ما رفعها، لأنّ به يتبيّن الحمل.

والرّاجح - والله أعلم - ما ذهب إليه الجمهور، لأنّه أيسر للزّوجة، كما أنّه مذهب كثير من الصّحابة، كعبد الله عباس، و زيد بن ثابت وغيرهما. وطبيعة فقهنّا- والله الحمد- هو التيسير.

---

1- ابن قدامة، المغني، ١١٢/٨.

2- ابن قدامة، المغني، ١١٢/٨.

## المطلب الرابع: متى تبين المعتدة بالأقراء

### ماورد عنه في المسألة

يقول محمد بن الحسن الشيباني: قال عيسى بن عيسى سمعت سعيد بن المسيّب، يقول: <sup>(١)</sup> (الرَّجُلُ أَحَقُّ بِامْرَأَتِهِ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ حَيْضَتِهَا الثَّلَاثَةَ)

### شرح المسألة

في هذه المسألة يرى سعيد بن المسيّب أن المعتدة بالأقراء لا تبين من زوجها ولا تنقضي عدتها حتى تغتسل من الحيضة الأخيرة.

ومستنده فيها أنه قول الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس وأبي موسى، وغيرهم من الصحابة ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم. <sup>(٢)</sup>

### مذاهب الأئمة الأربعة وأدلتهم

وأبو حنيفة فصل القول في ذلك فقال: <sup>(٣)</sup> "تحصل البيونة بمجرد انقطاع دم الحيضة الأخيرة إن كانت كتابية، والمسلمة إن انقطع دمها لعشرة أيام بانت بانقطاعه وإن لم تغتسل، وإن انقطع لأقل من ذلك فلا تبين حتى تغتسل".

وأحمد في رواية يرى أن العدة تنتهي وتحصل البيونة بمجرد انقطاع الدم من الحيضة الثالثة، فخالف بذلك مذهب سعيد بن المسيّب والجمهور.

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: بشّار عواد معروف- محمود خليل، ١/١٩٥.

2- انظر: هاشم جميل عبد الله، المرجع السابق، ٣/٣٩١.

3- انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، المصدر السابق، ١/٦٤. والكاساني، بدائع الصنائع، المصدر السابق، ١/٩٧.

والرَّاجِح - والله اعلم- ما ذهب إليه سعيد بن المسيَّب في أنّها لا تبين ولا تنتضي عدتها حتى تغتسل من الحيضة الأخيرة، لأنّ في ذلك إتاحة الفرصة للزوج في الرجعة، فيكون أقرب لمصلحة الزّواج. هذا بناءً على أنّ القرء هو الحيض.

### المطلب الخامس: قوله في سكنى المعتدة.

#### ما ورد عنه في المسألة

أخبرنا أبو مصعب: <sup>(١)</sup> حدّثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، أنّ سعيد بن المسيَّب سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يُطَلِّقُهَا زَوْجَهَا، وَهِيَ فِي بَيْتِ بَكْرَاءٍ عَلَى مِنَ الْكِرَاءِ؟ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: (عَلَى زَوْجِهَا)، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَوْجِهَا؟ قَالَ: (فَعَلَيْهَا)، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهَا؟ قَالَ: (فَعَلَى الْأَمِيرِ).

#### شرح المسألة

يعني قوله ( في بيت بكراء): يريد التي قد دخل بها زوجها وكان الطلاق رجعيًا، فقال سعيد بن المسيَّب <sup>(٢)</sup>: الكراء على الزوج، أي كراء الأجرة في مدّة العدة، وإن لم يكن لزوجها شيء للكراء فعلى الأمير، أي يؤخذ من بيت المال.

ومستنده في ذلك قوله ﷺ: ﴿أَسْكُونَنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجَدِكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>

يقول الطّبري في تفسير الآية: <sup>(٤)</sup> أي "اسكنوا مطلقات نساءكم من الموضع الذي سكنتم من سعتم التي تجدون"

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: بشّار عواد معروف- محمود خليل، ١/٦٤٢. ١٦٧٠.

2- انظر: الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ٣/٢٦٦.

3- سورة الطلاق، الآية: ٦.

4- الطّبري، أبو جعفر، محمّد بن جرير بن يزيد، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط ١، (مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ -

٢٠٠٠م)، ٢٣/٤٥٦.

والأمر للوجوب وإثما خوطب بذلك من طلق، وكان الانفاق والسكنى لازمين للزوج قبل الطلاق، فلما أمر بالسكنى بعد الطلاق علم أن حكمه بعد الطلاق غير حكم الانفاق، لأن للزوجة إسقاط النفقة قبل الطلاق وبعده، وليس لها إسقاط السكنى<sup>(١)</sup>.

وهذه المسألة من المسائل المجمع عليها، يعني نقل الإجماع على أن المعتدة من طلاق رجعي تجب لها السكنى وكذلك البائن إذا كانت حاملا<sup>(٢)</sup>.

---

1- الباجي، المنتقى شرح الموطأ، المصدر السابق، ١٠٣/٤.

2- انظر: ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، المصدر السابق، ٨٢/٢.

المطلب السادس: قوله في السنّ التي يكون الرضاع مؤثراً في التحريم. ومقدار الرضاع

ما ورد عنه في المسألة

يقول عبيد الله بن يحيى: <sup>(١)</sup> حدثني عن مالك، عن إبراهيم بن عقبة، أنه سأل سعيد بن المسيّب عن الرضاعة، فقال سعيد: (كلّ ما كان في الحولين، وإن كانت قطرة واحدة فهو يحرم، وما كان بعد الحولين فإنما هو طعام يأكله) وفي رواية: (وإن كانت مصّة واحدة فهي تحرم)

وقال عبيد الله بن يحيى: <sup>(٢)</sup> حدثني يحيى عن مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه قال: سمعتُ سعيد بن المسيّب يقول: (لا رضاعة إلا ما كان في المهد، وإلا ما أثبت اللحم والدم).

شرح المسألة

هذا الأثر يبيّن أنّ الرضاع الذي يؤثّر في التحريم هو ما كان في الحولين، فإذا أُرضع الصبي بعد تجاوزهما فلا أثر لهذا الرضاع في التحريم. وأنّ قليل الرضاعة يحرم أيضاً، ولو كان قطرة أو مصّة واحدة. <sup>(٣)</sup>

ومستنده: ما ورد أنّ عائشة رضي الله عنها، قالت: دخل عليّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وعندي رجل، قال: «يا عائشة من هذا؟»، قلت: أخي من الرضاعة، قال: «يا عائشة، انظرن من إخوانكنّ، فإنما الرضاعة من المجاعة» <sup>(٤)</sup>

1- أنس بن مالك، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٦٠٤/٢. ١٢٦٣.

2- أنس بن مالك، المصدر نفسه. ١٢٦٤.

3- انظر: هاشم جميل عبد الله، فقه الإمام سعيد بن المسيّب، المرجع السابق، ٤٤١/٣.

4- البخاري، صحيح البخاري، ١٧٠/٣. رقم: ٢٦٤٧.

ووجه الاستدلال: أنه - ﷺ - أشار إلى أن الرضاع في الصَّغَر هو المُحَرَّم؛ إذ هو الَّذِي يدفع الجوع، فأما جوع الكبير فلا يندفع بالرضاع.

### مذاهب الأئمة وأدلتهم

يرى أبو حنيفة أن مدة الرضاع المُحَرَّم ثلاثون شهرا، ولا يحرّم بعد ذلك سواء فُطم أو لم يفطم.<sup>(١)</sup> واستدلّ بقوله - ﷺ -:<sup>(٢)</sup> ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾. ووجه الدلالة من الآية: أن الله ذكر الحمل والفصال وضرب لهما مدة، فكانت هذه المدة لكل واحد منهما بكماها، إلا أنه قام الدليل على النقص في حق الحمل، فبقي الرضاع على ظاهره.<sup>(٣)</sup> واتفق المالكية والشافعية والحنابلة في أن مدة الرضاع هي الحولان، فاتفقوا مع رأي سعيد بن المسيّب. وأما المالكية فيقول ابن رشد الحفيد:<sup>(٤)</sup> إن مدة الرضاع هو الحولان. وعند الشافعية:<sup>(٥)</sup> "أن الرضاع في الحولين يتعلّق به التّحريم والحرمة، سواء كان الرضيع يستغني بالطعام والشراب عن اللّبن أو لا يستغني" و يقول ابن قدامة:<sup>(٦)</sup> "لو ارتضع بعد الحولين بساعة لم يحرّم"

1- الكاساني، بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع، المصدر السّابق، ٦/٤.

2- سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

3- انظر: الهداية: ١/١٦٢.

4- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ٦٠/٣.

5- أبو الحسين، يحيى بن أبي الخير بن سالم، البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، د.ط، (جدة: دار المنهاج، د.ت)، ١٤٤/١١.

6- ابن قدامة، المغني، المصدر السابق، ٢٠٠/٩.

واستدلّوا بقوله - ﷻ - : <sup>(١)</sup> ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ

## الرَّضَاعَةَ﴾.

فقد دلّت الآية على أنّ ما كان من الرّضاع في مدّة الرّضاع الشرّعية - وهي الحولان - محرّم، وما كان بعد ذلك فلا أثر له في التّحريم. <sup>(٢)</sup>

والرّاجح هو ما ذهب إليه سعيد بن المسيّب والجمهور خلافاً لأبي حنيفة، لقوة أدلتهم، ولأنّ الآية التي استدل بها أبو حنيفة ذكرت مدّة الحمل والرّضاع معاً، وأقلّ مدّة الحمل ستّة أشهر، فبقي للرّضاع عامان، بدليل قوله - ﷻ - : <sup>(٣)</sup> ﴿وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾. فاستدلّاهم بالآية ليس في موضعه.

وأما عن المقدار الذي يترتب عليه التّحريم، فقد اتّفق مذهب أبي حنيفة ومالك فقالوا: <sup>(٤)</sup> إنّ قليل الرّضاع محرّم، ولو كان قطرة واحدة.

واستدلّوا بقوله تعالى: <sup>(٥)</sup> ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ فالآية مطلقة لم تذكر عدداً، وقد اختلفت الأخبار في العدد؛ فوجب الرجوع إلى أقلّ ما ينطلق عليه الاسم. <sup>(٦)</sup>

وأما الشّافعي وأحمد - في الصّحيح عنه -، فقد خالفا سعيد بن المسيّب والجمهور، يقول الشّافعي: <sup>(٧)</sup> "أنّه لا يحرم من الرّضاع إلّا خمس رضعات متفرّقات". ويقول ابن قدامة: <sup>(٨)</sup> (إنّ الرّضاع الذي لا يشكّ في تحريمه، أن يكون خمس رضعات فصاعداً، وهو الصّحيح في المذهب).

1- سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

2- انظر: هاشم جميل عبد الله، فقه الإمام سعيد بن المسيّب، المرجع السّابق، ٣/ ٤٤٣.

3- سورة لقمان، الآية: ١٤.

4- السعدي، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد، التنف في الفتاوى، تحقيق: صلاح الدّين الناهي، د.ط، (دار الفرقان/ مؤسسة الرّسالة،

١٤٠٤-١٩٩٨م)، ١/ ٣١٥. ومالك بن أنس، المدوّنة الكبرى، المصدر السّابق، ٥/ ٨٧.

5- سورة النّساء، الآية: ٢٨.

6- أبو محمّد، محمود بن أحمد بن موسى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، د.ط، (بيروت: دار إحياء التّراث العربي، د.ت)، ٢٠/ ٩٦.

7- الشّافعي، الأم للشّافعي، المصدر السّابق، ٥/ ٢٩.

8- ابن قدامة، المعنى لابن قدامة، المصدر السّابق، ٨/ ١٧١. ٩/ ١٩٢.



واستدلّوا بما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: <sup>(١)</sup> ((كَانَ فِيْمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ " ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ فَتُوْفِي رَسُوْلُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُنَّ مِمَّا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ ))

و يرجّح الباحث مذهب الشافعي وأحمد، لأن إطلاق الآية على عدم اعتبار العدد لا دلالة له فيها ما دام قد ثبت عن النبي ﷺ اعتباره، ثم قوله - ﷺ - <sup>(٢)</sup> (لا تحرم المصّة ولا المصتان) دليل الخطاب يقتضي أن ما فوقها يحرم. قوله ﷺ (ارضعيه خمساً) يقتضي أن ما دونها لا يحرم.

### الخاتمة والتوصيات

الحمد لله الذي تفضّل عليّ بإتمام هذا البحث، ووفّقني لإخراجه على هذه الصّورة المتواضعة، فله الحمد في الأوّل والآخرة.

وبعد هذه الوقفة في آراء سعيد بن المسيّب في فقه الأسرة، يلزم تسجيل أهمّ خلاصة البحث، ثمّ يتّبع ذلك أهمّ التوصيات، وذلك على ما يلي:

### أولاً: خلاصة البحث:

من أهمّ ما خلص البحث إليه من التّائج:

- ✓ أن سعيد بن المسيّب عالم فقيه من التابعين جمع بين العلم والعمل، وكتاب الموطأ من أهمّ كتب الحديث والفقه معاً، له روايات متعددة وشروحات.
- ✓ أن آراء سعيد بن المسيّب في فقه الأسرة في الموطأ بلغ عددها ثنتين وعشرين، في ست وعشرين أثر، اختلف مع الجمهور في مسألة الإيلاء، فيرى وقوع الطّلاق بمضي المدّة دون أن يطلّق الزوج، ومسألة عدّة المستحاضة فقال أنّها سنة، ورأيه فيهما مرجوح.

1- أخرجه مسلم، في صحيحه، ٢٩/١٠، رقم: ١٤٥٢.

2- أخرجه مسلم في صحيحه رقم: ١٤٥٠، ١٠٧٣/٢.

✓ أن هذه الآراء تستند بعضها إلى نصوص من القرآن، ثم من السنة، ثم من إجماع الصحابة. إلا في مسألتين فلم يقف الباحث على مستنده فيهما.

✓ ترجيح القول بلزوم الوفاء بشرط المرأة إذا اشترطت على ألا يُخرجها الزوج من بلدها.

✓ أنه يثبت الخيار للزوجين إذا وجد أحدهما في الآخر عيوباً كالجنون، والجذام، والبرص، وغيرها من الأمراض المعدية، بشرط ثبوت الأذى، وعدم إمكانية الشفاء، وعدم الأمن من العدوى.

✓ عدم التعجيل بالتفريق لإعسار الزوج بنفقة الزوجة حتى يعطى فرصة كافية ليتخلص من إعساره، وأن يكون الإعسار أيضاً في الحاجيات الضرورية لا الكماليات.

✓ ترجيح عدم اعتبار مضي مدة الإيلاء طلاقاً، لأن من مقاصد الشرع الحفاظ على فرص الرجعة، والاعتبار يقلل من هذه الفرص.

✓ ترجيح القول بأن المختلعة تعتد بحیضة واحدة.

✓ ترجيح القول بوقوع طلاق السكران.

### ثانياً: أهم التوصيات

ويوصي الباحث بما يلي:

❖ التأسّي بهذا العالم الربّاني؛ سعيد بن المسيّب في خصاله الحميدة وأخلاقه الطيبة، فقصّة تزويجه ابنته لطالب علم فقير، ثم تيسير تكلفة الزواج له، وردّه خطبة ابن الأمير لمثال تطبيقيّ في فقه الأسرة.

❖ وأوصى من يأتي بعدي من الطلبة، أن يبحث في آراء سعيد بن المسيّب في فقه المعاملات أو فقه الجنایات من كتاب الموطأ، فله مسائل أيضاً في هذين المجالين.

هذا ما تيسّر وصلى الله على النبي الكريم وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

## أولاً: فهرس الآيات القرآنية

مرتباً حسب السور، وحسب مسلسل الآيات فيها.

مكان ورودها	رقم الآية	الآية الكريمة / طرفها	التسلسل
سورة البقرة - وترتيبها في المصحف (٢)			
٥١	٢٢٦	﴿إِن قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	.١
٥١-٥٠	٢٢٧	﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	.٢
٦١	٢٢٨	﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	.٣
٤٤	٢٢٩	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	.٤
٣٧	٢٣٠	﴿إِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾	.٥

٥٧	٢٣١	﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾	.٦
٥٧	٢٣١	﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتِدُوا﴾	.٧
٦٦	٢٣٣	﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾	.٨
٥٦	٢٣٣	﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾	.٩
٢٨	٢٣٧	﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾	.١٠
سورة النساء - ترتيبها في المصحف (٤)			
٢٨	٢١	﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾	.١١
٦٧	٢٣	﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾	.١٢
٧- ٣٨-٣٢	٢٤	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾	.١٣
٣٦	٢٥	﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾	.١٤
سورة إبراهيم - و ترتيبها في المصحف (١٤)			
ط	٧	﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾	.١٥
سورة لقمان - و ترتيبها في المصحف (٣١)			
٦٧	١٤	﴿وَفِصْلَهُ فِي عَامَيْنِ﴾	.١٦
سورة الأحزاب - و ترتيبها في المصحف (٣٣)			
٤٦	٢٨	﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلُوبًا لَأُزَوِّجَكَ إِنْ كُنْتَن تَرِيدُ﴾	.١٧
سورة الأحقاف - و ترتيبها في المصحف (٤٦)			
٦٧	١٥	﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾	.١٨
سورة الطلاق - و ترتيبها في المصحف (٦٥)			
٤٣	١	﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾	.١٩

٦٤-٢٩	٦	﴿أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾	.٢٠
٥٨	٧	﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن مَّعْرَبِهِ﴾	.٢١

### فهرس الأحاديث النبوية، مرتبة ترتيبا هجائيا

مكان وروده	طرف الحديث	التسلسل
٤٨	«أَشْرَبَ خَمْرًا؟»	.١
٣٠	«الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ فِيمَا وَافَقَ الْحَقَّ»	.٢
٤٦	«إِنِّي ذَاكِرٌ لَّكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي ..»	.٣
٤١ - ٢١	«ثَلَاثٌ جَدُّهُنَّ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ، ..»	.٤
١٠	«فَقَالَ: "مَا اسْمُكَ؟...»	.٥
٣٠	«كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»	.٦
٣٣	«لَا تُوْطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحِيضَ ..»	.٧

٢٤	«لَا يَنْكِحِ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ...»	.٨
٣٠	«مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»	.٩
٣٣	«مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ وَلَا يَغْرِه»	.١٠
١	«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»	.١١
٣٣	«نَهَى عَنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُنَّ..»	.١٢
٦١	«يَا عَائِشَةُ، انْظُرِي مَنْ إِخْوَانُكَ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ»	.١٣

### فهرس الآثار مرتبا ترتيبا هجائيا

مكان وروده	الأثر / طرف الأثر	التسلسل
.٥٦	( أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد.. )	.١
.٥٢	( إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ )	.٢
.٣٥	( إِذَا تُزَوِّجَتِ الحُرَّةُ عَلَى الأُمَّةِ قَسَمَ لَهَا يَوْمَيْنِ،... )	.٣
.٥٠	( إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَلَمْ يَفِيءَ طَلَّقَتْ.. )	.٤

٥٠	(أَصَابُوا سَبَايَا يَوْمَ أُوتَاسَ، لَهْنَّ أَزْوَاجٌ مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ)	٣٨.
٥٦	(ألم أخبرك بأنه أحد العلماء؟)	١٢.
٥٧	(تزوج رسول الله - ﷺ - ميمونة وهو حلال)	٢٥.
٥٨	(تزوج ميمونة وهو محرم)	٢٥.
٥٩	(حدثتني ميمونة بنت الحارث)	٢٥.
١٠٠	(خيرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - )	٤٥.
١١١	(سلوا سعيد بن المسيب فإنه قد جالس الصالحين )	١٢.
١١٢	(شرط الله قبل شرطها)	٢٩.
١١٣	(قضى الخلفاء الراشدون المهديون)	٢٧.
١١٤	(كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ عَشْرًا...)	٦٨.
١١٥	(كتب إلى شريح، أن يؤجل العين سنة)	٥٩.
١١٦	(كلّ الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه)	٤٧.
١١٧	(لَا تُنكحُ الأُمّةُ على الحرّة... )	٣٥.
١١٨	(لها شرطها)	٣٠.
١١٩	(مقاطع الحقوق عند الشروط)	٣٠.
١٢٠	(هنّ ذوات الأزواج خاصّة)	٣٨.

## فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم. د.ت. مصنف ابن أبي شيبة. تحقيق: محمد عوامة. الهند: الدار السلفية الهندية القديمة. د.ط .

- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم. ٥١٤٠٩. مصنف ابن أبي شيبة. تحقيق: كمال يوسف حوت. الرياض: مكتبة الرشد. ط ١.
٣. ابن الأثير: أبو الحسن، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد. أسد الغابة في معرفة الصحابة. تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود. ٥١٤١٥-١٩٩٤م. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ١.
٦. ابن المنذر: أبو بكر، محمد بن إبراهيم النيسابوري. ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. الإجماع. تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد. د.م: دار المسلم للنشر والتوزيع. ط: ١
٧. ابن حجر: أبو الفضل، أحمد بن علي العسقلاني. ٥١٣٢٦. تهذيب التهذيب. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية. ط ١.
٨. ابن حجر: أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد. ٥١٣٧٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. بيروت: دار المعرفة. د.ط.
٩. ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد. د.ت. المحلى بالآثار. بيروت: دار الفكر. د.ط.
١٠. ابن حزم: أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد. د.ت. مراتب الاجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات. بيروت: دار الكتب العلمية. د.ط.
١١. ابن حنبل: أحمد بن محمد الشيباني. ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. المسند. تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ١.
١٢. ابن خلكان: أبو العباس، أحمد بن محمد بن إبراهيم. د.ت. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر. ط: ١
١٣. ابن رشد: أبو الوليد، محمد بن أحمد بن رشد. ٥١٤٠٨-١٩٨٨م. المقدمات الممهّدة. المغرب: دار الغرب الإسلامي. ط ١.
١٤. ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع. ١٩٩٠م. الطبقات الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر العطا. بيروت: دار صادر. ط ١.
١٥. ابن عابدين: محمد أمين. ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م. حاشية ابن عابدين. تحقيق: الشيخ عادل



- أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. الرياض: دار عالم الكتب. ط: خاصة.
١٦. ابن عبد البر: أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد. ٥١٣٨٧. التمهيد لما في الموطأ من المعاني. تحقيق: مصطفى أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري.. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية. د.ط.
١٧. ابن عبد البر: أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد. ٥١٤٠٠ - ١٩٨٠م. الكافي في فقه أهل المدينة. تحقيق: محمد محمد أحمد ولد ماديك. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة. ط ٢.
١٨. ابن عبد البر: أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد. د.ت. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء. بيروت: دار الكتب العلمية. د.ط.
١٩. ابن فرحون: أبو إسحاق، إبراهيم بن علي المالكي. د.ت. الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب. تحقيق: محمد الأحمد أبو النور. القاهرة: دار التراث، د.ط.
٢٠. ابن قدامة: أبو محمد، عبد الله بن أحمد المقدسي. د.ت. المغني شرح مختصر الخرقي. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو.
٢١. ابن قدامة: أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي. د.ت. الكافي في فقه الإمام أحمد. بيروت: دار الكتب العلمية. د.ط.
٢٢. ابن قدامة: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد. د.ت. الشرح الكبير على متن المقنع. بيروت: دار الكتاب العربي. د.ط.
٢٣. ابن كثير: أبو الفداء، إسماعيل بن عمر. ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. د.م: دار طيبة للنشر والتوزيع. ط ٢.
٢٤. ابن كثير: أبو الفداء، إسماعيل بن عمر. ١٩٨٨م. البداية والنهاية. تحقيق: علي شيري. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط ١.
٢٥. ابن ماجه: أبو عبدالله، محمد بن يزيد القزويني. د.ت. سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر. د.ط.
٢٦. ابن معين: أبو زكريا، يحيى بن معين. ١٩٧٩م. تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي. تحقيق:

- أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. ط ١.
٢٧. ابن منظور: محمد بن مكرم الأفرقي. د.ت. لسان العرب. بيروت: دار صادر. ط ١.
٢٨. ابن نجيم: زين الدين الحنفي. د.ت. البحر الرائق شرح كتر الدقائق. بيروت: دار المعرفة. د.ط.
٢٩. أبو حفص: سراج الدين عمر بن علي بن عادل. ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. اللباب في علوم الكتاب. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ١.
٣٠. أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني. د.ت. سنن أبي داود. الرياض: بيت الأفكار الدولية. د.ط.
٣١. أبو داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق. د.ت. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود. تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. مصر: مكتبة ابن تيمية. د.ط.
٣٢. أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصفهاني. ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. د.ط.
٣٣. أحمد بن حنبل: أبو عبد الله. أحمد بن محمد بن حنبل. د.ت. مسائل الإمام أحمد رواية ابن أبي الفضل. الهند: الدار العلمية. د.ط.
٣٤. الأعظمي: محمد مصطفى. ٢٠٠٤م. مقدمة تحقيق موطأ الإمام مالك. أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان. د.ط.
٣٥. الألباني: محمد ناصر الدين. ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. بيروت: المكتب الإسلامي. ط ٢.
٣٦. الألباني: محمد ناصر الدين، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. صحيح وضعيف سنن أبي داود. الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع. ط ١.
٣٧. الإمام مالك: أبو عبد الله، مالك بن أنس. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م. الموطأ. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. د.ط.
٣٨. الإمام مالك: أبو عبد الله، مالك بن أنس. د.ت. المدونة الكبرى. تحقيق: زكريا عميرات. بيروت: دار الكتب العلمية. د.ط.
٣٩. الباجي: سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب. ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. المنتقى شرح موطأ

- مالك. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط ١.
٤٠. البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. ٥١٤٢٢هـ. صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. د.م: دار طوق النّجاة. ط ١.
٤١. البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس. ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. كشاف القناع عن متن الإقناع.
- تحقيق: محمد أمين الضّناوي. بيروت: عالم الكتب. ط ١.
٤٢. البيهقي: أبو بكر، أحمد بن الحسين. ١٣٤٤هـ. السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي. حيدر آباد الدكن - الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف النّظاميّة. ط ١.
٤٣. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. د.ت. السنن الصّغير. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. جامعة الدّراسات الإسلاميّة. خاص.
٤٤. الترمذي: أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سّورة. ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. سنن الترمذي. تحقيق:
- أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط ٢.
٤٥. الحصكفي: محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن. ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م. الدر المختار مع حاشية ابن عابدين. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوّض. الرياض: دار عالم الكتب. ط: خاصّة.
٤٦. الخرشي: محمد بن عبد الله. د.ت. شرح مختصر خليل للخرشي. بيروت: دار الفكر للطباعة. د.ط.
٤٧. الدر المختار مع حاشية ابن عابدين. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوّض. الرياض: دار عالم الكتب. ط: خاصّة.
٤٨. الدينوري: أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة. د.ت. المعارف. تحقيق: ثروت عكاشة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط ٢.
٤٩. الذّهبي: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان. ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. سير أعلام النبلاء. القاهرة. دار الحديث. د.ط.

٥٠. الزرقاني: محمد بن عبد الباقي بن يوسف. ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية. ط ١.
٥١. الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد. ٢٠٠٢م. الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين. ط ١٣.
٥٢. الزهري: أبو مصعب المدني. ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. الموطأ رواية أبي مصعب الزهري. تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط ٣.
٥٣. زين الدين: محمد بن تاج العارفين بن علي. ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. التوقيف على مهمات التعاريف. القاهرة: عالم الكتب. ط ١.
٥٤. السرخسي. أبو بكر، محمد بن أبي سهل. ١٤٣١هـ - ٢٠٠٠م. المبسوط. بيروت: دار الفكر. ط ١.
٥٥. الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس. د.ت. الأم للشافعي. بيروت: دار المعرفة. د.ط.
٥٦. الشافعي: أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس. ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. تفسير الإمام الشافعي. تحقيق: أحمد مصطفى الفران. السعودية: دار التدميرية. ط ١.
٥٧. الشربيني: محمد بن الخطيب. ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. تحقيق: محمد عيتاني. بيروت: دار المعرفة. ط ١.
٥٨. الشوكاني: محمد بن علي بن محمد. د.ت. نيل الأوطار. تحقيق: عصام الدين الصبابطي. مصر: دار الحديث. د.ط.
٥٩. الشيباني: أبو عبد الله محمد بن الحسن. ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. الحجة على أهل المدينة. تحقيق: مهدي حسن الكيلاني القادري. بيروت: عالم الكتب. ط ٣.
٦٠. الشيباني: محمد بن الحسن. ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. موطأ مالك - رواية محمد بن الحسن. تحقيق: عبد الوهّاب عبد اللطيف. القاهرة: وزارة الأوقاف جمهورية مصر العربية. ط ٤.
٦١. الشيرازي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي. ١٩٧٠م. طبقات الفقهاء. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الرائد العربي. ط ١.

٦٢. الصّاوي: أحمد بن محمد المالكي. د.ت. حاشية الصّاوي على الشرح الصّغير. تحقيق: مصطفى كمال وصفي. القاهرة: دار المعارف. د.ط.
٦٣. الطّبراني: سليمان بن أحمد بن أيّوب. د.ت. المعجم الكبير. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السّلفي. القاهرة: مكتبة ابن تيميّة. ط٢.
٦٤. الطّبري: أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد. ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م. جامع البيان في تأويل القرآن. أحمد محمد شاكر. بيروت: مؤسّسة الرّسالة. ط١.
٦٥. عبد الرحمن بن محمد قاسم. ١٣٩٨ هـ. حاشية الرّوض المربّع. د.م. ط١.
٦٦. العيني: أبو محمد، بدر الدّين محمود بن أحمد. ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط١.
٦٧. الكاساني: علاء الدّين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد. ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط٢.
٦٨. اللّكنوي: عبد الحيّ. ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م. التّعليق الممجّد لموطأ الإمام محمد. دمشق: دار القلم. ط١.
٦٩. الماوردي: أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد. الحاوي في فقه المذهب الشّافعي. ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط١.
٧٠. المباركفوري: أبو العلا، محمد بن عبد الرّحمن بن عبد الرّحيم. تحفة الأحوذبي. د.ت. بيروت: دار الكتب العلميّة. د.ط.
٧١. المزني: أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل. مختصر المزني. ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م. بيروت: دار المعرفة. د.ط.
٧٢. محمد أكمل الدّين بن محمود. د.ت. العناية شرح الهداية. د.ط. خاص.
٧٣. محمد بن تركي التّركي. مناهج المحدثين. ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٢ م. الرّياض: دار العاصمة للنّشر والتّوزيع. ط١.

٧٤. محمد بن يوسف بن أبي القاسم. ١٤١٦هـ - ١٩٩٤م. التاج والإكليل لمختصر خليل. بيروت: دار الكتب العلميّة. د.ط.
٧٥. محمود عبد الرحمن عبد المنعم. د.ت. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيّة. القاهرة: دار الفضيلة. د.ط.
٧٦. مسلم: أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. د.ت. صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. د.ط.
٧٧. نذير حمدان. د.ت. الموطآت. دمشق: دار القلم. د.ط.
٧٨. النووي: أبو زكريا محيي الدين بن شرف. د.ت. كتاب المجموع شرح المهذب. تحقيق: محمد نجيب المطيعي. جدّة: مكتبة الإرشاد. د.ط.
٧٩. النووي: أبو زكرياء، محيي الدين يحيى بن شرف. ١٤١٢هـ - ١٩٩١م. روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق: زهير الشاويش. بيروت - دمشق - عمان: المكتب الإسلامي. ط ٣.
٨٠. هاشم جميل عبد الله. ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م. فقه الإمام سعيد بن المسيّب. بغداد: مطبعة الإرشاد. ط ١.
٨١. الواحدي: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد. ١٤١٥هـ. الوجيز في تفسير كتاب العزيز. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دمشق - بيروت: دار القلم، الدار الشاميّة. ط ١.